وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

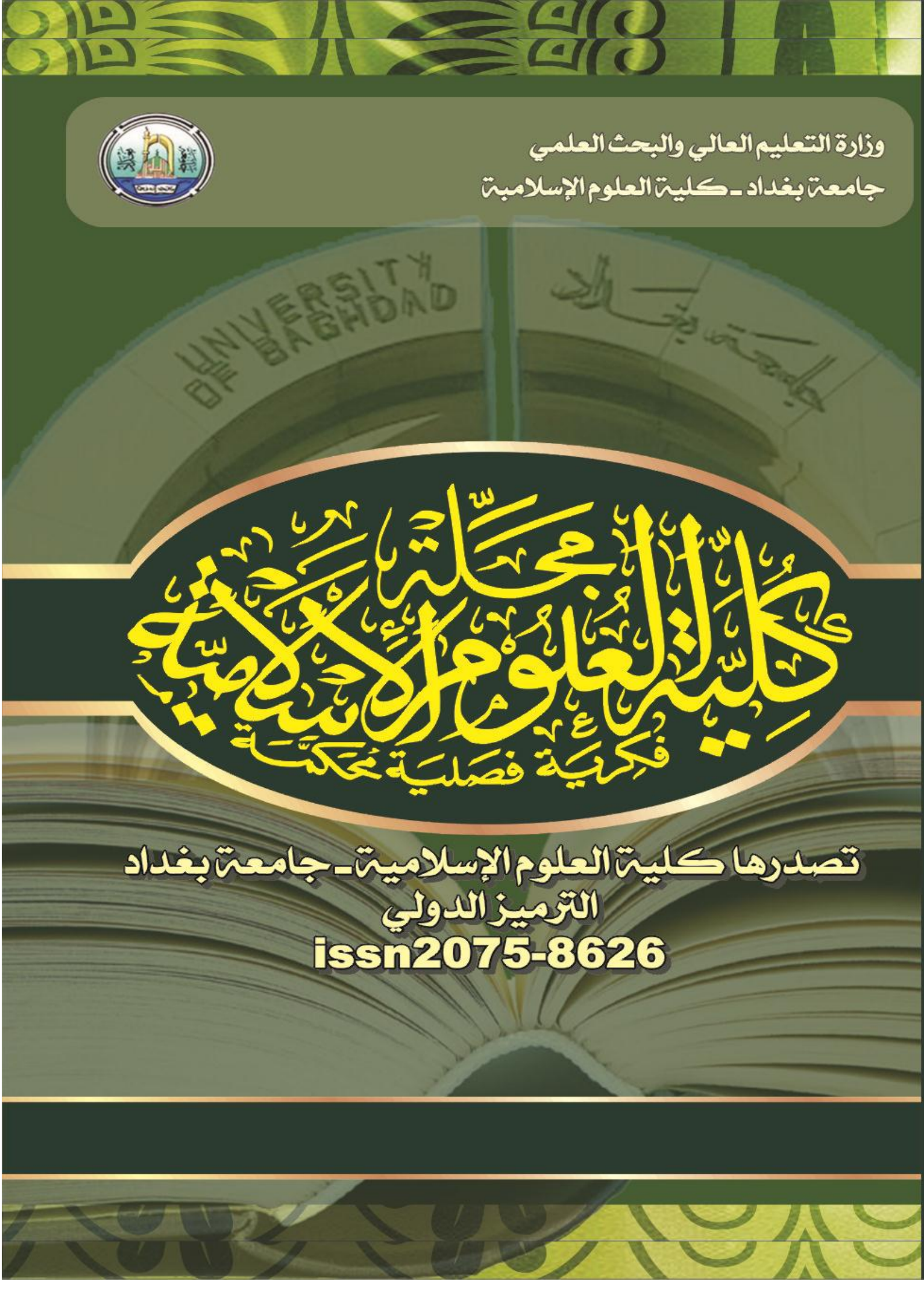

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

مجلة كلية العلوم الإسلامية

علمية - فصلية - محكمة

تصدرها
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

العـــــدد
(٤٣)

(الجـــزء الثاني)

(١٦) ذي الحجة ١٤٣٦هـ - (٣٠) أيلول ٢٠١٥م

ايميل المجلة : journal@cois.uobagdad.edu.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦م

﴿ فهرس الموضوعات ﴾

(الجزء الثاني)

❁ **كلمة العدد ..... ص ﴿٨﴾**

اسم البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
حاشية عصام الدين الإسفراييني على تفسير البيضاوي للإمام عصام الدين إبراهيم عربشاه الإسفراييني (ت٩٥١هـ) **دراسة وتحقيق(سورة البقرة من الآية ٧٥ ـ ١٠٠)**	م. د. قيس جليل كريم الخفاجي	٩ـ ٥٨
الحياة البرزخية والاستعداد لها	م.م. نور هشام عبود	٥٩ـ٨١
الانقطاع في السند وتأثيره على اختلاف الفقهاء	أ . م . د . عبد العظيم أحمد عدوان	٨٢ـ١١٠
أثر الاختلاف بين مذاهب الفقهاء الأربعة في تحقيق مقاصد التيسير في الاسلام	م . د . مثنى سلمان صادق	١١١ـ١٤٦
الإمام مسلمة بن القاسم القرطبي وجهوده في الجرح والتعديل	د .محمود محمد عبد الستار الجميلي	١٤٧ـ١٦٤
فقه الإمام النسائي من خلال سننه كتاب الديات دراسة فقهية مقارنة	أ.م.د. حيزومه شاكر رشيد	١٦٥ـ٢١٢
المباحث الأصولية المتعلقة بمسائل الإجماع من خلال كتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (رحمه الله) **(دراسة أصولية مقارنة)**	م.د طالب رشيد جاسم العكيدي	٢١٣ـ٢٤٦
الأحكام المتعلقة بالأظفار في الفقه الإسلامي	م. م . عبدالكريم جاسم سلمان المشهداني	٢٤٧ـ٢٦٨

رسالة في لحن القراء والإنكار على من يقول بكفر اللاحن للشيخ محمد بن محمد بن أحمد السنباوي المالكي الأزهري المعروف بالأمير (ت١٢٣٢هـ) دراسة وتحقيق	أ.م.د. بشار عبد اللطيف علوان الفراجي	٢٦٩ـ٢٩١
غايةُ الإحْسانِ في عِلْمِ اللسَانِ تأليف أبي حيّانَ محمّد بن يوسف الأَنْدلسيّ تَ ٧٤٥هـ	تحقيق د. هادي أحمد فرحان الشجيري	٢٩٢ـ٣٣٨
صور الاقتباس الطلبي في أمثلة من شعر الزهد في العصر العباسي الأول	م.د. ليلى سعد الله ناجي	٣٣٩ـ٣٥١
بعض الردود على النحاة القدماء والباحثين المعاصرين في الحروف الأحادية	أ.م.د. عمر علي محمد الدليمي	٣٥٢ـ٣٩٠
السلم الموازي والتطبيق المعاصر في المصارف الإسلامية	د. عمر عبد عباس الجميلي	٣٩١ـ٤٠٣
تخفيف الهمزة عند ابن ادريس	م . د . عباس حميد سلطان	٤٠٤ـ٤٢٦
آليات تربوية للنهوض بواقع الأسرة المسلمة	د.إنصاف أيوب مومني	٤٢٧ـ٤٤٩
لمحات من العلاجات النباتية عند العرب والمسلمين	أ.م.د قصي أسعد عبد الحميد	٤٥٠ـ٤٦٤
مفهوم الاسرة في المنظور الاسلامي وتميزها عن الاسرة الغربية	م .د صباح محمد جاسم الصميدعي	٤٦٥ـ٤٩٠
مساقاة الفسيل وحكمها في الفقه الإسلامي	د. ليلى حسن محمد الزوبعي	٤٩١ـ٥١٤

بعض الردود على النحاة القدماء والباحثين المعاصرين في الحروف الأحادية

Some responses to the contemporary and the ancient grammarians researchers in single letters.

Dr.Omer Ali Muhamad Aldulaimi

University of Faluja

College of Islamic science

Department of Arabic Language

أ.م.د.عمر علي محمد الدليمي

جامعة الفلوجة

كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية

بعض الردود على النحاة القدماء والباحثين المعاصرين في الحروف الأحادية.

ملخص البحث

يرى أكثر الدارسين ، أنّ آراء الباحثين هي آراء علمية رصينة مقطوع بصحتها غير قابلة للنقاش؛ لأنّها مبنية على أسس البحث العلمي الرصين ، فيجب أنْ نبجّلها ونأخذ بها من دون تمحيص وتوثيق ؛ لذا جمعت بعض هذه الآراء من بطون الرسائل والأطاريح العلمية ، ودرستها بعناية وقدمتها للمختصين أولاً ، وطلبة العلم ثانياً ، لتكون رسالة مُيسَّرة واضحة تحمل دلالات كثيرة أهمّها: أنْ لا نُقدِّس أقوال الباحثين وترجيحاتهم ، لعلّ هنالك ما هو أصوب منها ، وأنْ لا نتكاسل في البحث العلمي ونعتمد نتائج من سبقنا مهما كانت شهرته ، بل ندقق ونراجع المسألة في مظانِّها ، ونتأكد من الأقوال ونسبتها إلى أصحابها ، ونمعن النظر فيها جيدًا ؛ ليكون لنا ترجيحنا الخاص الذي قد يوافق الباحث المعاصر أو يخالفه ، المهم أنّنا بحثنا عن الرأي الأصح والأصوب وأخذنا به ، والله من وراء القصد .

المقدمة

الحمدُ لله الذي جَعَلَ معرفةَ العربيّةِ طريقًا لِفَهْمِ كتابِهِ، وسُلّمًا لاستخراجِ معنى الكلام، وتمييزِ خطئه من صوابه، نحمده على آلائه، ونسأله المزيدَ من نعمائه، ونصلّي على سيّدنا ونبيّنا محمّدٍ، وعلى آله وأصحابه، صلاةً متّصلةً بيوم لقائه. وبعد

فهذه دراسة تتناول أحد أقسام الكلام ، وهو قسم الحروف ، وقد تمت دراسة بعض الردود على النحاة القدماء و الباحثين المعاصرين في الحروف الأحادية ، ورتبت المسائل على وفق الترتيب الألف بائي دون أنْ اعنون لها ، إذ جعلت العنوان على أسماء المردود عليهم من العلماء والباحثين المعاصرين، ومنهجي في البحث أنْ أذكر مذاهب النحاة القدماء في المسألة ، ثم أورد رأي الباحثين الذين جاءت آراؤهم مخالفة لآراء النحاة القدماء . فاطَّلَعْت على آراءِ قسم منهم وحججهم وتطلعاتهم عبر الرسائل والأطاريح الجامعية وما أنتجوه من كتب مطبوعة .

ثم قمت بمناقشة الرد وموازنة أقوال العلماء وحججهم في المسألة حتى يظهر الرأي الراجح فَأَتَّبِعَهُ، وغايتي في البحث منصبة على إثبات الرأي الصحيح والراجح بما ثبت من حجة قوية ودليل صحيح وقياس واضح سليم.

محاولاً الابتعاد عن التأويل والتقدير ما وسعني إلى ذلك السبيل متبنيًا كلَّ رأي يسعى إلى الوضوح والسهولة.

وسعيت جاهدًا لإثبات ما أستطيع من معانٍ لكل حرف ، محاولاً الخروج عمّن احتكر المعاني وقيّدها بقول جماعة معينة أو نحوي وتقييد تلك المعاني بزمن معين لا ينبغي أن يخترق ؛ لأنّ المعاني ليست حكرًا لأحد، وليست محكومة بزمن معين ، فإذا نسب لأحد الحروف أنّه خرج من دائرته ومعناه المشهور إلى دائرة أخرى ومعنى جديد فيه شمولية وتنوع مما يوسع مساحة الحرف واستخداماته أحاول أنْ أتبنى ذلك الرأي وأُبْرِزُهُ ، لاسيّما إذا كان مسندًابدليل أو بقول نحوي قديم وليست غايتي التجرؤ أو الرد على العلماء والنحاة الذين لهم الفضل في هذا العلم ويكفيهم أنّهم اجتهدوا فإنْ أصابوا فلهم أجران وإنْ أخطؤوا فلهم أجر الإجتهاد ولهم فضل السبق ولهم منا كل التقدير والإحترام لكنْ لا نقدس أقوالهم ولا نقف خائفين أنْ نبين ماتراه صحيحًا على وفق الدليل ، وهي رسالة لطلبة العلم أنْ لا نقف جامدين متهيبين أمام أقوال النحاة السابقين أو الباحثين المعاصرين في أطاريح الدكتوراه أو رسائل الماجستير أو المؤلفات المنشورة ونعدها آراءً مقطوعا بصحتها وغير قابلة للنقد أو النقاش أو الرد ونأخذ بها دون أنْ نتأكد ونتوثق منها.

وسنرى في هذا البحث كثيرًا من الآراء جانبت الصواب ، وسنجد أنّ ترجيحات أصحابها من القدماء والمعاصرين لم تكن موفقة على الصورة التي اتضحت لي بالدليل الناهض .

وختامًا فهذا جهدي الذي بذلته في هذا البحث ولم أدخر وقتًا أو جهدًا إلاّ استنفدته ، فإنْ كنت أصبت في مسعى هذا الجهد الذي أظنّه كذلك فذلك بفضل الله تعالى ورحمته بنا، وإنْ لم أوفق لما أطمح إليه

وأخطأت في فهمي وقصدي وبحثي فذلك من نَقْصي وضَعْفي بوصفي بشرًا، وحق الرد مكفول للجميع وأشكر وأدعو لمن يدلني على خطئي ، وحسبي أنّي أدليت بدلوي حسب اجتهادي وفهمي ويكفيني إنْ اخطأت أنّي أثرت موضوعات للبحث قد تكون في طي النسيان بين ثنايا الكتب والأطاريح والرسائل ، وآخر دعواي أنْ الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولا : الردعلى الرضي والدكتور فهمي حسن النمر والباحث قاسم محمد صالح والدكتور عصام مصطفى .

تأتي الهمزة للاستفهام وهي في هذا حرف مشترك تدخل على الأسماء والأفعال لطلب تصديق نحو: أزيد قائم؟ ، أو تصور نحو: أزيد عندك أم عمرو؟

وهي أم باب الاستفهام ولأصالتها استأثرت بأمور[1] منها: تمام التصدير بدليلين:

أحدهما: أنّها لا تذكر بعد (أمْ) التي للإضراب كما يذكر غيرها.

لا تقول: أقام زيد أمْ أقعد؟ ، وتقول: أمْ هل قعد ؟.

والآخر: أنّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ(ثم) قدمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾[2] ((أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾[3] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾[4] بخلاف بقية أدوات الاستفهام فإنّها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو:﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[5] و ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[6] و ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[7] و ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[8] و ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾[9] و ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[10].

اتفق جمهور النحاة على تقدم الهمزة على هذه الحروف ؛ لأنّ لها الأصالة في التصدير لفظاً ، لكنّهم اختلفوا في العطف:

أيكون العطف مع الهمزة على الجملة التي سبقت العطف، فلا تقدير في الجملة، وكل حرف على ما وضع له؟ لكنْ بتقديم الهمزة على حرف العطف.

أو يكون العطف على جملة مقدرة بين الهمزة وحرف العطف؟ وبهذا يكون كل حرف في موضعه لا تقديم ولا تأخير.

وحاصل ما ذكر أنّ ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام وهي:

الفاء نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾[11].

والواو نحو: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[12].

وثم نحو: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾[١٣].

فمذهب سيبويه والجمهور أنّ العطف مع الهمزة على الجملة التي سبقت وأصل العبارة في الآيات السابقة: فأنضرب عنكم الذكر صفحًا، وأكلما عاهدوا عهدًا، ثم أإذا ما وقع آمنتم به[١٤].

ومذهب الزمخشري وجماعة أنّ العطف على جملة مقدرة بين الهمزة وحرف العطف وتقدير الآيات السابقة: أنهملكم فنضرب عنكم، أسرتم مع شهواتكم وكلما جاءكم رسول، أ أنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به[١٥].

نستنتج ممّا تقدم أنّ الخلاف في هذه المسألة قديم بين النحاة فهو يقوم على أيِّهما يشكل أساسًا في بناء التراكيب فيها.

فالزمخشري قدر فعلاً بعد أداة الاستفهام ؛ لأنّ حدَّ الجملة الاستفهامية أنْ يأتي الفعل بعد أدوات الاستفهام في الأغلب فالآيات القرآنية الواردة قصد فيها الاستفهام الذي جاء على صيغة الاستنكار ؛ ولهذا دخلت حروف العطف على همزة الاستفهام على رأي الزمخشري –والله اعلم– وهو عكس ما قال به سيبويه أنّ الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ولكنّ الألف هي التي تدخل عليها، وقال أبو حيان بما قاله سيبويه معترضًا في ذلك على الزمخشري عادًا إياه خارجًاعلى مذهب جمهور النحاة[١٦].

وإذا عددنا أنّ البناء التركيبي للجملة إنّما يؤتى به ليؤدي المعنى المقصود، وكان هذا المعنى هو الاستنكار على القوم بأسلوب الاستفهام؛ لذا كانت الهمزة أساسية في بناء الآيات الكريمة وجاءت حروف العطف تابعة لها[١٧].

قال السيرافي: (إنّ هذه الحروف العاطفة لبعض الجملة المعطوف عليها ؛ لأنّها تربط ما بعدها بما قبلها والهمزة قد تدخل على الكلام وينقطع بها بعض الجملة نحو قوله في الاستثبات لمن قال: مررت بزيد: أبزيد؟ فيدخلها على الجار والمجرور وهو بعض الجملة وتقول: كم غلمانك؟ أثلاثة أم أربعة؟ فتبدل من كم وحدها وتقول: أمقيمًا وقد رحل الناس؟ ولا يكون مثل ذلك في هل ولا غيرها وإذا كانت كذلك جاز أنْ تدخل على حروف العطف ؛ لأنّها كبعض ما قبلها) [١٨].

لكنّ الغريب أنّ الرضي يرد على الزمخشري دون أنْ يذكر تراجعه أو يذكر أنّ له رأيًا آخر، قال: (هذه الحروف ليست عاطفة على معطوف عليه مقدر، كما يدعيه جار الله في الكشاف[١٩]، ولو كانت كما قال، لجاز وقوعها في أول الكلام، قبل تقدم ما يكون معطوفًا عليه، ولم تجئ إلا مبنية على كلام متقدم) [٢٠]. والأغرب منه أنْ يرجح باحث معاصر هو السيد قاسم محمد صالح في رسالته للماجستير (الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان) رأي الجمهور دون أنْ يشير إلى رأي الزمخشري الآخر أو تراجعه[٢١].

ويدعي باحث آخر هو الدكتور فهمي حسن النمر في كتابه (مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك) أنّ كلاً من الزمخشري وابن مالك قد تردد رأيه في هذه المسألة ثم يذكر اضطراب الزمخشري وابن مالك ويستشهد بأقوالهما على إجازتهما الأمرين مدعيًا أنّ ذلك تقارب من العالمين[٢٢].

وقال في موضع آخر: (وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في الكشاف عن هذا المعنى فادَّعى أنّ بين الهمزة وحروف العطف جملة محذوفة معطوفًا عليها بالعاطف بعده وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى) [٢٣].

وفي ختام مسألته يرجح رأي ابن مالك مفندًا رأي الزمخشري[٢٤].

وكدت أجزم بقول سيبويه والجمهور لولا ما وجدت من اضطراب في تطبيق هذه القاعدة النحوية في كل موضع وردت به تلك الصورة المختلف فيها.

وليس ذلك حسب بل إنّي وجدت الاضطراب في أقوال النحاة أنفسهم وربما لا يكون هنالك اضطرابٌ أصلاً وإنّما الاضطراب يكمن في فهمنا لما قالوه.

فهل بقي الجمهور مصرِّين على ما قالوه في كل موضع وردت فيه تلك الصورة ؟ ، وهل غيَّر الزمخشري قوله ؟ ، وهل خالف الجمهور حقيقة ؟ .

قال ابن هشام: (وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾[٢٥] إنّه عطف على ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾ وقوله في ﴿أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآبَاؤُنَا﴾[٢٦] فيمن قرأ بفتح الواو[٢٧]: إنّ (آباؤنا) عطف على الضمير في (مبعوثون) وإنّه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام[٢٨]، وجوز الوجهين في موضع فقال (اي: الزمخشري) في قوله _تعالى_: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾[٢٩] دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما، ويجوز أنْ يعطف على محذوف تقديره: أيتولّون فغير دين الله يبغون[٣٠]) [٣١].

فالزمخشري كما ذكر ابن هشام قال بقول الجمهور في مواضع وأجاز الوجهين في مواضع ، ومما يؤيد قولي أنّي لم أجد في الكتب التي ذكرت رجوعه أنّه ألغى قوله القديم، وقال بما قال الجمهور في كل المواضع بل على العكس فإنّهم يثبتون ما قررته بعد تأمل بسيط في نصوصهم.

(وقد رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف)[٣٢].

(وقد رجع من هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة)[٣٣].

(وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة)[٣٤].

والذي أرَاهُ أنّ الخلاف لا يكمن في أيٍّ المذهبين أصحُّ؛ لأنَّ كلا المذهبين صحيحانِ، لكنّ الخلاف في أيٍّ من المذهبين يطرد حكمه فيكون قاعدة تنطبق على معظم النصوص، وما لا تنطبق عليه القاعدة يؤخذ بالرأي الآخر لذلك وقع وهم من كثير من النحاة في حقيقة النقل عن سيبويه والجمهور والزمخشري ونقلوا لنا الخلاف من غير التحقيق في نوع الخلاف ، وهذا ما سنتلمسه في النصوص الآتية وما سأحاول إثباته ؛ لذلك قيل: (غير المطرد هو مذهب الجمهور ، إذ لا يمكن في قوله _تعالى_: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٣٥] فلا يعطف (أوكلما) على ما قبله فتعين أنّه

عطف على محذوف، أي: أكفروا بالآيات وكلما عاهدوا .... ولعل المانع من عطفه على ما قبله أنّه عطف إنشاء على إخبار لكون القسم إنشاء) (٣٦).

فهنا اعتراض على رأي الجمهور ولو تتبعنا كلام الدسوقي وكلام الأمير في حاشية كلٍّ منهما على مغني اللبيب(٣٧) لوجدنا الكثير من الاعتراضات على رأي الجمهور، وهذا يساعد على المضي فيما أريد التوصل إليه.

ولو أمعنا النظر قليلا في أقوال النحاة وردهم على الزمخشري لوجدنا أنّ أصل الخلاف يكمن في اطراد الحكم ،فقد قال المرادي: (ضعف بعدم اطراده ، إذ لا يمكن في نحو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ﴾(٣٨) وبأنّ فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل) (٣٩) ، وقريب منه قول ابن هشام: (ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وأنّه غير مطرد في جميع المواضع) (٤٠).

فبعد التمعن في هذين النصين أجدُ أنّ حجة الردود على الزمخشري ترتكز على محورين وهما عدم الاطراد والتكلف في حذف جملة لا دليل عليها.

فنخلص من هذا كله إلى أنّ أصل هذا الخلاف يكمن في اطّراد الحكم(وهذا ما يعنينا) فالزمخشري كما أثبت أجاز الوجهين، لكنّه جعل اطّراد الحكم العطف على جملة محذوفة، فعندما يستحيل التقدير في موضع معين يرجع إلى قول الجمهور بالعطف على الجمل السابقة.

أما سيبويه والجمهور فإنّهم أجازوا الوجهين أيضًا لكنهم جعلوا اطراد الحكم عدم تقدير محذوف بل العطف على ما سبق.

قال سيبويه: (ألا ترى أنّك تدخلها على (مَنْ) إذا تمت بصلتها، كقول الله عزوجل: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(٤١) ويختار فيها النصب ؛ لأنّك تضمر الفعل فيها، لأنّ الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم) (٤٢).

وعقب الأعلم على قول سيبويه بقوله: (اعلم أنّ الذي يشتمل عليه هذا الباب أنّ الاسم إذا ولي حرف الاستفهام وجاء بعده فعل واقع على ضمير فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل، وإنّما صار الاختيار النصب من قبل أنّ الاستفهام في الحقيقة إنّما هو عن الفعل لا عن الاسم ؛ لأنّ الشك فيه، ألا ترى أنّك إذا قلت: أزيدًا ضربته فإنّما تشك في الضرب الواقع به ولست تشك في ذات زيدٍ فلما كان حرف الاستفهام إنّما دخل من أجل الفعل كان الأولى أنْ يليه ما دخل من أجله) (٤٣).

أرى أنّ سيبويه أجاز تقدير فعل محذوف يعمل في الاسم بعد الاستفهام على الرغم من أنّي وجدت الجمهور يعيبون مذهب الزمخشري بحجة التكلف في تقدير محذوف.

ثم وجدت أنّ الزمخشري يقول بأصح الرأيين في الموضع الذي يناسب سياق الآية والكلام، أي أنّه يأخذ بالرأيين فما ناسب النص أخذ به سواء أكان رأيه أم رأي الجمهور، وكذلك وجدت الجمهور يأخذون بالرأيين ويقررون أنسب الرأيين للنص سواء أكان رأيهم أم رأي الزمخشري، فلا خلاف أصلاً في المسألة.

وهذا ما لم ينتبه إليه الباحثون من قبل، وبهذا يتضح أنّ كلا الطرفين قال بما قال به الفريق الآخر، فلا مسوغ لإدعاء الخلاف بينهما.

وأكثرهم جدية في بحث المسألة صاحب ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة الدكتور عصام مصطفى لكنّه وقع في تخبط كبير ، إذ قال: (إنّنا سنلاحظ أنّ في كلا المذهبين صوابًا وخطأً، فكل مذهب أخذ بجانب من الآيات من غير النظر إلى بقية الآيات أو الأدلة، والدليل على ذلك ورود الاعتراضات على كلا المذهبين ... وعلى هذا فالذي يترجح عندي باختيار هذا المذهب أو ذاك هو الاعتماد على سياق الكلام فهناك مواضع لا نستطيع أنْ نقيمها على مذهب الجمهور، وهناك مواضع أخرى لا نستطيع إقامتها على مذهب الزمخشري ومن وافقه، فعليه أنّ كلا المذهبين مصيب) [٤٤].

فكلامه كله تناقض ففي بادئ القول يرى في كلا المذهبين صوابًا وخطأً مدعيًا أنّ كل مذهب أخذ بجانب من الآيات من غير النظر في بقية الآيات أو الأدلة، ثم يختم قوله بأنّ المذهبين مصيبان وفقًا لسياق الكلام.

فكان رده محتاجًا لردود، فقوله (إنّ في كلا المذهبين صوابًا) أجده قد وقع في خطأ كبير، لأنّه يجيز المذهبين ويصححهما مع أنّه أقام مسألته في رد ابن هشام على الزمخشري وبهذا يلغي مسألته التي تحمل الكثير من الاعتراضات والرد على المذهبين.

وأما قوله (خطأ) فالخطأ منه إذ لا يوجد خطأ في كلا المذهبين وإنّما يتوهم ذلك من لم يدقق في المسألة جيدًا.

فهو يخطئ الجمهور مع أنّي أثبت رجوع من خالفهم إلى القول برأيهم، كما أنّه يخطئ الزمخشري ويثبت رد ابن هشام عليه، لكن يكفي أنْ أرد عليه بما ذكرته لابن هشام نفسه في أوضح المسالك[٤٥] من تجويز ما ذهب إليه الزمخشري وهذا القول يعارض رده الذي أثبته الدكتور عصام هذا إذا لم يلغه على افتراض أنّ الخلاف قائم، وهذا القول مما لم ينتبه إليه هذا الباحث ولو اطّلع عليه لألغى مسألته برمتها.

أمّا دعوى عدم النظر في بقية الآيات فظاهرة الفساد، لأنّني وجدت أكثر النحاة يثبتون للزمخشري الوجهين، ويعلمون ماذا قال في كل موضع.

وأما قوله في ختام حديثه أنّ كلا المذهبين مصيب فقد خالف أول قوله، كما أنّي أخالفه بأنّهما مصيبان لكنْ ليس كما يظن الدكتور عصام بل كما أرى من انتفاء الخلاف بين الفريقين بما أثبته من رجوع الزمخشري إلى قول الجمهور في اطراد الحكم بعد العطف على محذوف مقدر إلّا لضرورة السياق في بعض المواضع التي لا يستقيم المعنى معها إلا بتقدير محذوف لذلك يكون المعيار في هذه المسألة هو السياق ، إذ هو الفيصل في اختيار أيٍّ المذهبين أكثر تلاؤمًا وتوافقًا للنص وأيّهما أنسب في وضوح المعنى، وهذا ما دفع العلماء القدماء إلى اختيار الرأي الأصوب سواء أكان للجمهور أم للزمخشري دون تعصب لقول .

وبعد إزالة الغموض والكشف عن ملابسات المسألة وبيان ما توهمه بعضهم أقُول: إنّ الهمزة تقدمت ؛ لأنّ لها الصدارة في الكلام وإلّا فهي بعد حروف العطف ، وإنّ اطراد الحكم بعد حروف العطف هو العطف على الجمل السابقة إلّا في مواضع معينة لا يستقيم المعنى فيها في القول بالعطف على الجمل السابقة فتقدر جملة بين الهمزة وحرف العطف ، ويكون ما بعد حرف العطف معطوفًا على الجملة المقدرة ومرد ذلك كلّه إلى السياق ، إذْ من خلاله يتقرر أيّ الرأيين أنسب في الأخذ به ، وبذلك تحسم المسألة وينتهي الخلاف.

ثانيا : الرد على الباحث خليل الكبيسي :

اختلف النحاة في الباء الواقعة في فاعل (كفى) ومفعوله فلهم فيها وجهان وردان:

الوجه الأول ورده: هل تكون الباء زائدة في فاعل (كفى) أم يقدر لـ(كفى) فاعل محذوف، وما معناها؟

والوجه الثاني: أيشترط في زيادة الباء في فاعل (كفى) معنى الفعل نفسه وتضمنه فعل الأمر أم لا ؟ فتكون زائدة مع المفعول به.

الوجه الأول ورده:

إذا كان الفعل كفى بمعنى (حَسْب) وكان لازمًا

فمذهب أكثر النحويين أنّ الباء زائدة في فاعله للتوكيد[٤٦].

قال سيبويه: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[٤٧] إنما هي كفى الله) [٤٨]، كما استدل بقول سحيم عبد بني الحسحاس[٤٩]:

عُمَيْرَةَ ودِّعْ إنْ تجهزت غازيًا كفى الشيبُ والإسلام للمرء ناهيًا

ثم قال: (ولكنّ هذه الباء دخلت ههنا توكيدًا، كما قال: كفى الشيب والإسلامُ، وكفى بالشيب والإسلام) [٥٠].

وقال في موضع آخر: (كفى بالشيب لو ألقى الباء استقام الكلام) [٥١].

وتبعه الفراء في ذلك بقوله: (في قوله: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾[٥٢] وكل ما في القرآن من قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾[٥٣] فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعًا، كما قال الشاعر[٥٤]:

ويخبرني عن غائب المرء هديُهُ كفى الهديُ عما غيَّبَ المرء مخبرا

وإنّما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه) [٥٥].

لهذا كله شهد ابن الحاجب بكثرة استعمال الباء الزائدة الداخلة في فاعل كفى في القرآن الكريم بقوله: (وفي المرفوع في قوله _تعالى_: ﴿كفى بالله شهيدًا﴾ وهو في كتاب الله كثير) [٥٦].

وجوز ابن عصفور زيادة الباء في فاعل (كفى) ومفعوله بقوله: (وبالجملة لا تنقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلّا في خبر (ما) وخبر (ليس) وفاعل (كفى) ومفعوله) [٥٧].

ومذهب ابن السراج أنّ الباء ليست بزائدة والتقدير: كفى الاكتفاء بالله[٥٨]، ونجد ذلك واضحًا في قوله: (وقولهم: كفى بالله، قال سيبويه: إنّما هو كفى الله، والباء زائدة والقياس يوجب أنْ يكون التأويل: كفى كفايتي بالله فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود) [٥٩].

وأراد ابن السراج أنّ الفاعل للفعل كفى إنّما هو ضمين المصدر المفهوم من كفى، أي: كفى هو، أي: الاكتفاء، وفي موضع آخر نراه يقول: (كما قالوا : كفى بالله، والمعنى كفى الله ، لأنّه لا فعل إلا بفاعل)[٦٠] ، وهنا الاضطراب في رأيه واضح ، فهو من جانب يقول بتضمين المصدر المفهوم ، ومن جانب آخر بتقدير كون الباء زائدة (كفى بالله).

وقد توهم الباحث خليل الكبيسي عندما اتهم الرماني وابن جني أنّهما توهما فيما نسباه الى ابن السراج أنّه يذهب الى عدم زيادة الباء في هذا الموضع بقوله: (وقد توهم الرماني وابن جني عندما نقلا عن ابن السراج قوله في تقديره فاعلاً مستترًا للفعل كفى، إذ وجدته يصرح بخلاف ذلك حيث تبع سيبويه في جعله الباء زائدة في فاعل كفى) [٦١].

وقد أخطأ الكبيسي في اتهام الرماني وابن جني وهو يقصد قول الرماني: (وقال ابن السراج ليست بزائدة والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، وهذا التأويل فيه قبح حذف الفاعل؛ ولأنّ الاستعمال يدل على خلافه) [٦٢].

وما تبعه ابن جني بتثبيت هذا الرأي لابن السراج بقوله: (وأجاز أبو بكر محمد بن السري أنْ يكون قولهم: كفى بالله، تقديره: كفى اكتفاؤك بالله، أي: اكتفاؤك بالله يكفيك، وهذا يضعف، لأنّ الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف، وهو الاكتفاء ومحال حذف الموصول وتبقية صلته وإنّما حَسَّنه عندي قليلاً أنك قد ذكرت كفى فدل على الاكتفاء لأنّه من لفظه كما تقول: من كذب شرًا له، أي: كان الكذب شرًا له فأضمرته لدلالة الفعل عليه، فهاهنا أضمر اسمًا كاملاً وهو الكذب، وثَمَّ أضمر اسمًا وبقيت صلته التي هي بعضه فكان بعض الاسم مضمرًا وبعضه مظهرًا، فلذلك ضعف عندي) [٦٣].

فما نسباه الى ابن السراج ثابت في كتب العلماء الثقاة وفي كتبه نفسها كما بينت وسأبين ، لذلك رد كثير من العلماء رأيه ومنهم أبو حيان بقوله: (وهذا التأويل فيه بعد لقبح حذف الفاعل ؛لأنّ الاستعمال يدل على خلافه) [٦٤].

ورده في موضع آخر بقوله: (وهذا لا يصح فيه لأن فيه حذف المصدر وهو موصول وإبقاء معموله وهو لا يجوز إلا في الشعر) [٦٥].

نخلص من هذه الأقوال والردود على ابن السراج أنّ الدكتور خليل الكبيسي قد توهم في ادعائه أن ابن السراج لم يقل إنّ الباء غير زائدة وأنّه توهم حين نسب الوهم الى الرماني وابن جني فيما نسباه الى ابن السراج ، كما نخلص الى أنّ الزيادة تكون من حيث الإعراب فقط، وأنّ فاعل (كفى) الاسم المجرور بالباء الذي جيء به للتوكيد ؛لأنّ الموجود أولى من التقدير ، وهذا ما يترجح عندي لو كانت القاعدة مطردة ، وأنّ الزيادة تجب في كل موضع ، وقد أخالف ابن السراج فيما ذهب إليه لكنّه استوقفني طويلاً فيما ادعاه من معنى لطيف ودقيق ، لكنّ استحسان الرأي لا يوجب الأخذ به فإنني أخالفه في دعوى إلغاء الفاعل الموجود وتقدير فاعل للفعل (كفى)؛ لأنّها دعوى فيها كثير من التكلف والتعقيد مما ينافي خطة بحثي وما رسمته لِنَفْسي من ابتغاء التيسير وتذويب الخلاف بين آراء النحاة ما وسعني إلى ذلك السبيل.

لكنّي لا أرفض أيَّ معنًى جديدٍ يخدم النص ويزيده وضوحًا، لا سيّما إذا كان في القرآن الكريم؛ لذلك أوافقه أنّ الباء قد لا تكون زائدة عمومًا ، وهي زائدة مع الفعل (كفى) قياسًا على حسب ما يقتضيه السياق وما تدعو إليه حاجة النص ، فإذا احتاج المعنى إلى تقدير فاعل من لفظ الفعل يخدم النص أو تقدير أنّ الفعل يؤدي معنى فعل الأمر (إكتفِ) ، كما سيأتي إنْ شاء الله فلا بأس في هذا التقدير.

ففي الحقيقة أنّ الباء أعطت معاني يدل عليها السياق ففي فائدة الباء في قوله: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾ لو قيل: كفى الله، كان يتصل الفعل بالفاعل ثم ههنا زيدت الباء إيذانًا بأنّ الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في الرتبة وعظم المنزلة ونسب هذا الرأي إلى الرماني[٦٦].

وذكر الرازي معنًى آخر للباء وهو أنّ الباء في الأصل للإلصاق ، وذلك إنّما يحسن من المؤثر الذي لا واسطة بينه وبين التأثير ولو قيل: كفى الله دلَّ ذلك على كونه _تعالى_ فاعلاً لهذه الكفاية، ولكنْ لا يدل ذلك على أنّه _تعالى_ يفعل بواسطة أو بغير واسطة فإذا ذكرت حرف الباء دلَّ على أنّه يفعل بغير واسطة بل هو _تعالى_ يتكفل بتحصيل هذا المطلوب ابتداءً من غير واسطة أحد(٦٧).

إذًا للباء معانٍ متعددة مع فاعل (كفى) يدل عليها السياق ، وأكثر ما يكون على مذهب الجمهور القائل بزيادة الباء للتوكيد وفي مواضع يكون لها معنى يحكم السياق بضرورته، وهذا ما أشار إليه ابن السراج والرماني والرازي ويثبت دقة ما اخترناه أنّنا نجد ابن السراج الذي اشتد الرد عليه يذهب مذهب الجمهور وسيبويه في زيادة الباء في فاعل كفى في كتابه الأصول وذلك بقوله: (وجاءت زائدة في قولك: حسبك بزيد، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾إنّما هو كفى الله) (٦٨) ، ربما هذا النص الذي أوهم خليل الكبيسي أنّ ابن السراج لم يخالف الجمهور وسيبويه وأنّ من نسب إليه ذلك قد توهم.

إنّ هذه النصوص تثبت لنا أنّ ابن السراج كان يذهب مذهبًا بعيدًا في ما ذُكر، إذ يجعل السياق هو الفاصل في الزيادة وعدمها ، فما كان يحتمل تقدير معنى يقدره ، وما لم يكن يحتمل يحكم بزيادة الباء فيه.

وهذا مذهب دقيق وحسن ولاسيّما إذا علمنا أنّ ما ذهب إليه من تقدير مصدر هو مذهب الكوفيين(٦٩).

ويقوي ما ذهبوا إليه قول الزركشي: (وأما قوله: ﴿كفى بنفسك اليوم عليك حسيبًا﴾ فليست زائدة وإلا للحق الفعل قبلها علامة التأنيث لأنّه للنفس، وهو مما يغلب تأنيثه، ويجوز في الفعل وجهان:

أحدهما: أنْ تكون (كان) مقدرة بعد (كفى) ويكون (بنفسك) صفة له قائمة مقامه.

والآخر: أنّه مضمر يفسره المنصوب بعده، أعني (حسيبًا) لقولك: نعم رجلاً زيدٌ) (٧٠).

وتقدير الزركشي للفعل (كان) بعد الفعل (كفى) لا داعي له ؛ لأنّ عدم التقدير أولى من التقدير لكنْ يكفي للاستشهاد بقوله في إثبات تحكيم السياق وجعله معيارًا في زيادة الباء من عدم الزيادة وتحديد معناها أو تقدير ما يحتاج إليه النص.

ويؤيد ما ذهبت إليه طالب الزوبعي بقوله: (فكيف تعد الباء زائدة ولم يخل تركيب كفى منها(٧١)، والزيادة تعني عند اللغويين والنحاة: أداء المعنى المقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء، ولو كانت الباء زائدة للحق الفعل قبلها تاء التأنيث في قوله عز وجل: ﴿كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ لأنّه للنفس وهو

ما يغلب تأنيثه وإذا كانت الباء هنا زائدة كما ذكر بعض النحاة فما فائدتها ؟ ، وما وظيفتها ؟ ، وما مسوغ اطرادها في تركيب كفى ؟ ، ثم هل في الإعجاز المبين حرف زائد بلا دلالة وبيان ؟) [٧٢].

رأيه يستحق التأمل لكنْ يمكن أنْ يقال: إنّ إلحاق تاء التأنيث جوازي وليس وجوبيًا؛ لأنّ النفس مؤنث مجازي كما أنّني لا أتابعه في عدم زيادة الباء بل أقول بقول الجمهور وأبي حيان بزيادة الباء في مواضع كما أنّها لا تكون زائدة في مواضع أخرى موافقًا ابن السراج في عدم الزيادة على أنْ يكون مرد ذلك كله السياق فهو الذي يقرر معنى الباء مع كفى ؛ لذلك لا يمكن إجراء قاعدة نحوية عامة على الباء في فاعل كفى ، لاسيّما في القرآن الكريم، ولماذا نضيق حكم الباء ومعانيها في فاعل كفى إذا كان بالإمكان توسيع المعنى واستخراج دلالات جديدة تعطي معاني رائعة تخدم النص وتزيده قوة ومتانة ، لا سيّما أنّ القرآن الكريم وضع كلَّ حرفٍ فيه برعاية إلهية مقصودة تجعل للحرف معاني متعددة على حسب موضعه.

الوجه الثاني ورده:

لم يرَ الزجاج زيادة الباء في فاعل كفى وأرجع ذلك إلى معنى الفعل نفسه فإذا كان الفعل (كفى) متضمنًا معنى فعل الأمر (اكتف) فالباء ليست زائدة إنّما هي باء التعدية ، إذ يُعدى الفعل (كفى) الذي جاء بمعنى (اكتف) وهو لازم ، فأوصله الباء إلى مفعوله، فالباء دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتفِ) فتكون الباء قد أفادت تضمن تركيب الخبر معنى الأمر: اكتفِ بالله[٧٣]، فكلام الزجاج مشعر أنّ (الباء) ليست بزائدة بل هي حرف تعدية عدَّتِ الفعل المتضمن معنى الأمر إلى مفعوله[٧٤].

ويقوي ذلك ما نقله ابن هشام عنه بقوله: (وقال الزجاج: دخلت[٧٥] لتضمن كفى معنى اكتف) [٧٦] ، فعلى رأي الزجاج تكون الباء ليست بزائدة وإنّما تكون معدية لفعل الأمر اكتفِ[٧٧] ؛ لأنّه ضمّن (كفى) معنى فعل الأمر اكتفِ.

ونقل أبو حيان قول الزجاج في قوله _تعالى_: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾ [٧٨]: (دخلت الباء في الفاعل؛ لأنّ معنى الكلام الأمر، أي: اكتفوا بالله) [٧٩].

وعلى صحة هذا القول فزيادتها ليست في الفاعل ؛ لأنّ الفاعل هو واو الجماعة ولفظ الجلالة مفعول به، وتبع ابنُ عطية الزجاجَ ، إذ يرى أنّ (بالله) في قوله _تعالى_: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾ في موضع رفع بتقدير زيادة الخافض وفائدة زيادته تبيين معنى الأمر في صورة الخبر، أي: اكتفوا بالله، فالباء تدل على المراد من ذلك[٨٠].

ابن عطية يذهب إلى أنّ (بالله) في موضع رفع بتقدير زيادة الباء، إذن هي زائدة في الفاعل لكنّه في آخر كلامه قدَّره (اكتفوا بالله) أوحى بأنّها زائدة في المفعول به ، ولاحظ ذلك أبو حيان وعدَّه مأخذًا على ابن عطية، كما أخذه على الزجاج وردَّه بقوله: (كلام الزجاج مشعر أنّ الباء ليست بزائدة ولا يصح ما قال من المعنى؛ لأنّ الأمر يقتضي أنْ يكون فاعله هم المخاطبون ويكون بالله متعلقًا به وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أنْ يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون فتناقض قوله) [٨١].

وإنّي أتساءل عن معنى الفرق بين ما ادّعاه الجمهور من زيادة الباء في فاعل كفى مع دلالتها على معنى التوكيد وبين ما يراه المخالفون من زيادة الباء مع دلالته على معانٍ أخر أو عدم زيادته ؛ لأنّه أوحى بمعنى جديد، وهو دلالة الفعل (كفى) على الأمر.

والزجاج أعطى للباء معنًى جديدًا وهو دلالتها مع الفعل لمعنى الأمر فمَالَ من معنى الباء إلى الفعل وما يعطيه من معنى وذلك يعود إلى السياق، فليست الباء وحدها هي التي توحي بدلالة المعاني وإنّما الفعل (كفى) قد يدلنا على معانٍ جديدة، أو أنّ الباء يوحي بمعنى والفعل يوحي بمعنى آخر، وباجتماعهما يخرج معنى جديد للآية يزيدها بلاغة ووضوحًا، وقد نقل عن النحويين أعطاء الفعل كفى معانٍ أخرى تعضد منهج بحثنا ، ومن ذلك أنْ يكون بمعنى: وقى.

نقل المرادي عن أبي جعفر بن الزبير قوله : فإنْ كان بمعنى (وقى) لم تزد في فاعله نحو: ﴿وَكَفَى اللَّـهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾[٨٢] كذلك في قوله _تعالى_: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾[٨٣] ومنه قول العربي: يا إيّاك قد كفيتك[٨٤].

قال ابن هشام: (ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ، وأغنى، ولا التي بمعنى وقى) [٨٥].

فهذا كله يثبت بلا شك وجود معانٍ أخر للفعل كفى دلنا عليها السياق ؛ لذلك يستحسن ابن هشام قول الزجاج ويصفه بأنّه: (من الحسن بمكان)[٨٦]، أي: وهو في مكان عظيم[٨٧].

ثم يصحح ابن هشام هذا الأسلوب ويجعله نظير قول العرب: (اتقى اللهَ امرؤٌ فعل خيرًا يُثَبْ عليه أي: ليتقِ وليفعلْ بدليل جزم يُثَبْ)[٨٨].

وما ذهب إليه الزجاج وتابعه فيه ابن عطية وابن هشام من أنّ الباء دخلت لتضمّن كفى معنى: اكتفِ، وكون الباء قد أفادت تضمّن تركيب الخبر معنى الأمر (إكتف بالله) يؤيده تأويل بعض النصوص القرآنية كقوله _تعالى_: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾[٨٩] ففي تأويله وعيد لولي اليتيم وإعلام له _تعالى_ يعلم باطنه كما يعلم ظاهره لئلا ينوي أو يعمل في ماله ما لا يحل[٩٠].

فقد أفاد اقتران الباء بلفظ الجلالة بعد صيغة الفعل كفى نقل الجملة الخبرية إلى معنى الأمر لتؤدي دلالة الوعيد ، وقد أشار إلى ذلك بعض المفسرين في تأويلهم للنصوص القرآنية الكريمة المعنية[٩١] ، ومثله قوله _تعالى_: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾[٩٢] أي: بالله أيّها المؤمنون فثقوا ، وعليه فتوكلوا وإليه فارغبوا

دون غيره يكفكم مكرهم وشرهم وينصركم على أعدائكم فإنّ الله _تعالى_ ولي المسلمين وناصرهم فمن تأويل النص الكريم تتضح فائدة الباء في نقل جملة الخبر إلى معنى الأمر الذي جاء متضمنًا معنى الوعد والوعيد ، فالله _تعالى_ يخاطب المؤمنين أنْ لا تبالوا بهم بما يسومونكم من السوء فإنّه _تعالى_ يكفيكم مكرهم وشرهم[٩٣].

علمًا إنّ تكرار تركيب (وكفى بالله) في الآية (في مثل هذا المقام يكون أشد تأثيرًا وأكثر مبالغة)[٩٤].

فإذا كان الفعل كفى يدل على معانٍ على وفق ما يحدده السياق وضرورة المعنى فالأولى أيضًا أنْ تكون للباء معانٍ يحددها السياق وضرورة المعنى وقد يتوسع معناها مع الفعل بما يخدم القرآن وبلاغته.

وبذلك أخالف خليل الكبيسي بقوله: (ورأي الجمهور هو الراجح عندما جعلوا الباء زائدة في فاعله ورأي من جعلها معدية غير صحيح) [٩٥].

فعلامَ هذا التضييق في نصوص القرآن الكريم ومعانيه ؟ ألا يجدر بنا إذا وجدنا عشرين معنى على سبيل الافتراض لحرف الباء مع فاعل كفى أنْ نحاول جاهدين البحث عند تصويبها وإثبات صحتها، وبذلك يكون للحرف مرونة أكثر وسعة في استعماله بما يناسب السياق حتى أنّه أعطى للفعل نفسه معنى آخر أو من خلاله تنبهنا لمعنى آخر للفعل كفى وبعد ذلك ألا يكون من الإجحاف بحق هذا الحرف أنْ نصوب معنى واحدًا له ونلغي المعاني الأخرى.

ثالثا : الرد على ابن عطية وبرجستراسر والباحث صادق حسين كنيج:

مذهب أكثر النحويين أنّ أصل تاء القسم مبدلة من الواو ؛ لإبدالها في كثير من الألفاظ السماعية، نحو: تُجاه، وتُراث، وتوراة[٩٦].

ومذهب قطرب والسهيلي أنّها حرف مستقل بنفسه غير مبدل من الواو[٩٧].

وتبع ابن عطية المذهب الأول بقوله: (والتاء في تالله بدل من (واو) كما أبدلت في (تراث)، وفي (التوراة)، و(التخمة) ...) [٩٨].

كما تبعهم الباحث صادق حسين كنيج صاحب رسالة (الجر بالحرف في النحو العربي) بقوله: (وقد أبدلوا التاء من الواو لشبهها بها من جهة اتساع المخرج، وهي من الحروف المهموسة فناسب همسها حروف اللين، والواو نفسها مبدلة من الباء ... والدليل على أن الباء هي الأصل أنّها تستعمل حرف إضافة في القسم وغير القسم وتدخل على الظاهر والمضمر ويجوز إظهار الفعل معها وإضماره) [٩٩].

والصواب أنْ يُجعل كلُّ حرف من حروف القسم رأسًا بنفسه على أنْ يكون لكلِّ حرف قوة في الاستعمال وخواص تميزه عن الآخر.

والى ذلك ذهب أبو حيان في كتبه بقوله: (والصحيح أنّها حرف موضوع للقسم لا بدل من الواو) [١٠٠].

مذهب أبي حيان لا تكلف فيه ، إذ يقرر لكلِّ حرف ما وضع له وهو البساطة في الوضع من غير حاجة إلى تأويل وتقدير لا مسوغ لهما، وهو بذلك يتفق مع سيبويه في نظرته إلى حروف القسم ، إذ جعلها بمرتبة واحدة وذلك في قوله: (والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء وذلك قولك: والله لا أفعل والتاء في القسم بمنزلتها وهي تالله لا أفعل) [١٠١].

ويقوي ذلك قوله في موضع آخر: (وللقسم والمقسوم به أدوات في حروف الجر وأكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كلِّ محلوف ثم التاء) [١٠٢].

ولعلَّ الذي دفع النحاة إلى القول إنَّ التاء مبدلة من الواو التي هي مبدلة من الباء أنّهم جعلوا لكلّ باب أصلاً، فـ(كان) أصل الأفعال الناقصة، و(الهمزة) أصل حروف الاستفهام، و(إلاّ) أصلُ أدوات الاستثناء، فأرادوا أن يجعلوا (الباء) أصلَ حروف القسم[١٠٣]، كما يرون أنّ السبب في اختصاصها باسم الله _تعالى_ أنّها أبدلت من الواو التي هي فرعٌ من الباء كما أنّ الواو تدخل على الاسم الظاهر دون المضمر؛ لأنّها فرعٌ فانحطت التاء عن درجة الواو ؛ لأنّها بدل من بدل فاختصت باسم واحد هو اسم الله _تعالى_[١٠٤] ، وهذا كله ادعاء لا دليل عليه يؤكد ذلك أبو حيان بقوله: (وأمّا أنّ التاء بدل من (واو) القسم الذي أبدل من باء القسم فشيءٌ قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل والذي يقتضيه النظر أنّه ليس شيءٌ منها أصلاً لآخر) [١٠٥].

وهذا هو الصحيح، إذ ليس معنى اختصاص التاء بلفظ الجلالة أنّها انحطت عن مرتبة الباء، ولا شك أنّ لكل حرف من حروف الصفات معاني قد لا يشاركه فيها حرف آخر، ولو كان الأمر كما قالوا لانحطت الواو عن الباء أيضًا؛ لأنّها مبدلة عنها.

ثم إنّ العرب أبدلت بعض الحروف من بعض من دون أنْ يحصل انحطاط في معنى المبدل عن معنى المبدل فيه، ألا ترى أنّهم يبدلون الهمزة من الواو فيقولون: (صرفت وجوه القوم، وأجوه القوم، ويقولون: وسادة، وإسادة، ووعاء، وإعاء) ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾[١٠٦][١٠٧].

ولذلك فإنّي أؤيد ما قاله بعض المحدثين ، وأؤيد ما جاؤوا به من أدلة صائبة يرون فيها أنّ إبدال التاء من الواو كان في ألفاظ معينة سماعية، وليست قياسية؛ لذلك لا يجوز أنْ تكون قاعدة عامة تسري على كل الألفاظ كما أنّ الواو فيها أصلية، أما الواو والتاء في والله وتالله فليستا أصليتين إنّما جيء بهما لزيادة معنى وهو القسم والتأكيد[١٠٨].

وذهب برجستراسر بعيدًا في زعمه أنّ أصل التاء في تالله كلمة رخمت ولم يبق منها إلا حرف واحد[١٠٩] ؛ لأنّ الترخيم هو حذف آخر المنادى[١١٠] ، وشرط الاسم المرخم أنْ تكون أحرفه أكثر من ثلاثة[١١١].

ويمكن أنْ يرد عليه بأنّه لم يقل لنا ما هي الكلمة التي رُخِّمَتْ ولم يأتِ بدليلٍ على ما قاله، كما أنّه لو حذف آخر المنادى لبقي أكثر من حرف واحد وهذا لا ينطبق على التاء في تالله[١١٢].

رابعا : الرد على الباحث رضا الحكاك:

ذهب البصريون إلى منع دخول اللام في خبر (لكنَّ)، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك محتجين بالنقل والقياس.

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر[١١٣]:

يلومُونَني في حبِّ ليلى عَوَاذلي ولكنَّني مِنْ حبِّها لعَمِيْدُ

وأما القياس فلأن الأصل في (لكن): (إنّ) زيدت عليها (لا) و (الكاف) فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا[١١٤].

وخالف أبو حيان الكوفيين بقوله: (لا تدخل اللام على خبر لكنّ خلافًا للكوفيين) [١١٥].

واحتج البصريون بقولهم: (إنّما قلنا إنّه لا يجوز ذلك؛ لأنّه لا يخلو إمّا أنْ تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم ، على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر (لكنّ) ؛ لأنّها إنْ كانت لام التأكيد، فإنّما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى؛ لأنّ كل واحدة منها للتأكيد ، وأمّا (لكنّ) فمخالفة لها في المعنى ، وإنْ كانت لام القسم فإنّما حسنت مع (إنّ) ؛ لأنّ (إنّ) تقع في جواب القسم، كما أنّ اللام تقع في جواب القسم، وأما (لكنّ) فمخالفة لها في ذلك ؛ لأنّها لا تقع في جواب القسم ؛ فينبغي ألّا تدخل اللام في خبرها.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قوله: ولكنّني من حبها لعميد فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ، ولو كان قياسًا مطردًا؛ لكان ينبغي أنْ يكثر في كلامهم وأشعارهم ، كما جاء في خبر (إنَّ) وفي عدم ذلك دليل على أنّه شاذ، لا يقاس عليه.

أما قولهم (إنّ الأصل في (لكنَّ): (إنَّ) زيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا حرفًا واحدًا)، قلنا لا نسلم ، فإنّ هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى) [١١٦].

ووَهِمَ الباحث رضا الحكاك في رسالته للماجستير (التوكيد في كتاب سيبويه) بزعمه أنّ الأنباري ذكر أنّ كلا الفريقين لا يرى دخول اللام على خبر (لكنّ) غير أنّ الكوفيين يذكرونه جوازًا والبصريون يتأولون في هذه اللام، وعلى هذا الأساس يرى أنّهم متفقون على منعها[١١٧].

وهذا الكلام لا أصل له عند الأنباري بل يثبت الخلاف ، ويرجح مذهب البصريين[١١٨].

كما يثبت العكبري الخلاف أيضًا ، ويرجح مذهب البصريين[١١٩]، فأصل الخلاف أنّ البصريين لا يجيزون دخول اللّام على خبر (لكنّ) ويرون ما ورد من شعر في ذلك فهو شاذ لا يكاد يعرف ، ولم يثبت تكملة البيت إلا ما رواه ابن عقيل[١٢٠]، قال محيي الدين عبد الحميد: (ولا ندري أروايةَ الصدر على هذا الوجه ممّا نقله الشارح العلامة أم من عند نفسه أم ممّا أضافه بعض الرواة قديمًا لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أيّ المصادر؟ مع تظافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا) [١٢١].

قال السيوطي: (لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله صرح بذلك الأنباري في الإنصاف وكان علة ذلك خوف أنْ يكون لمولَّد أو من لا يوثق بفصاحته ، ومن هذا يُعْلَم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم ، قال ابن النحاس في (التعليقة): ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ)، واحتجوا بقول الشاعر:

.. .. ولكنَّني من حبها لعميدُ

والجواب إنّ هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممّن وُثِّقَ في اللغة ، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان ، وفي ذلك ما فيه) [١٢٢].

ويوافق المرادي البصريين رادًا حجة الكوفيين بقوله: (فلا حجة فيه؛ لأنّه بيت مجهول لا يُعرف له تمام ولا شاعر ولا راوٍ عدل يقول سمعته ممّن يوثق بعربيته) [١٢٣].

فأبو حيان يخالف الكوفيين في إجازتهم دخول اللام في خبر (لكنّ) على وجه السعة في الكلام ولا ينكر ذلك في الشعر ، وإنّما يراه شاذًا ويوافق القياس عليه ، ونرى ذلك واضحًا في قوله: (خلافًا للكوفيين في خبر (لكنّ) فإنّهم يجيزون ذلك في السعة) [١٢٤].

وفي قوله: (وزعم الكوفيون أنّها تدخل على خبر (لكنّ) أيضًا، وهذا عندنا شاذ) [١٢٥].

قال المالقي: (وتلي (لكنّ) (إنّ) فتقول: إنّي قائم ولكنّ إنّني قاعد حتى قال بعضهم: ..

.. .. .. ولكنّني من حبها لعميد.

إنّ الأصل ولكنّ إنّني ولذلك دخلت اللام في الخبر وهذا عندنا متكلف.

الصحيح أنّ اللام دخلت في خبر لكنّ على القياس وإنْ جاء قليلاً)[١٢٦].

لذلك يترجح عندي مذهب البصريين وأبي حيان وأذهب إلى ما ذهبوا إليه من عدم جواز دخول اللام على خبر (لكنّ) لا في اضطرار الكلام ولا في سعته على الرغم مما في مذهب الكوفيين من سعة ويسر،

وكنت أتمنى لو أنّ مذهبهم فيه من الحجج ما يدعمه ومن التعليل ما يسنده ، لكنّ استحساني للرأي شيء وثبوت عكسه لقوة أدلته وحجته شيء آخر فلا أستطيع أن أغض الطرف ، وأميل عن رأي يدعمه الدليل ، وتعضده الحجة القوية.

أما قبولي لما استشهد به الكوفيون من شاهد، فلأنّه قد ذكر في بعض تصانيف كبار علماء النحو وأئمتهم وليس لي أنْ أنكره لكنّه شاذ لا يقاس عليه.

خامسا :الرد على الدكتور جمهور كريم الخماسي:

مُ/مَ/مِ حرف قسم يدخل على لفظ الجلالة (الله) واختلفوا في أصلها فذهب قوم إلى أنّها بدل من واو القسم في (والله) كالتاء[١٢٧].

قال ابن مالك: (وليس بصحيح؛ لأنّها لو كانت بدلاً منها لفتحت كما فتحت التاء؛ ولأنّ التاء إذا أبدلت من الواو في القسم فلها نظائر في غير القسم مطردة كـ(اتصل) و(اتصف) وغير مطردة كـ(تُراث) و(تُجاه) وليس لإبدال الميم من الواو إلا موضع شاذ وهو (فم) وفيه مع شذوذه خلاف) [١٢٨].

وأيده المرادي بقوله: (وردَّ لو كانت بدلاً منها لفتحت كما تفتح الواو، وبأنّ إبدال الميم من الواو لم يوجد إلا في كلمة واحدة مختلف فيها وهي: فم) [١٢٩].

وعلى قولهما : لو ثبت فتح الميم فإنّها بدل من واو القسم ، ليس بصحيح ، لما سأثبته إنْ شاء الله _تعالى_ كما أنّ علة اعتراضهما ليست بصحيحة فقد ذكر أبو حيان أنّها مثلثة[١٣٠] (أي: بفتح وضم وكسر).

وذهب قوم إلى أنّ هذه الميم اسم وهي بقية (أيمن) واختاره الزبيدي[١٣١]، وابن مالك[١٣٢].

قال السيوطي: (وجزم به ابن مالك في كتابه سبك المنظوم) [١٣٣].

وقال الزمخشري: (ومن الناس من يزعم أنّها من أيمن) [١٣٤].

قال ابن مالك رادًّا على الزمخشري : (لم يعرف من الذي زعم ذلك وهو سيبويه –رحمه الله– وفي عدم معرفة الزمخشري أنّ صاحب هذا القول سيبويه دليل على أنّه لم يعرف من كتابه إلّا ما يعرف بتصفح وانتقاء لا بتدبر واستقصاء ، فما أوفر تبجحه وأيسر ترجحه – عفا الله عنا وعنه–)[١٣٥].

والذي قاله سيبويه: (واعلم أنّ بعض العرب يقول مُ الله لأفعلنَّ يريد أيم الله، فحذف حتى صيرها على حرف واحد حين لم يكن متمكنًا يتكلم به وحده فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف) [١٣٦].

ورده ابن عصفور بقوله: (وذلك باطل؛ لأنّ الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى منه حرف واحد وأيضًا لو كانت بقية أيمن لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلا مرفوعًا أو منصوبًا فاستعمالها مكسورة دليل على أنّها مبنية وأنّها ليست بقية أيمن) [١٣٧].

وذهب الزمخشري إلى أنّ قولهم: مُ الله هي (مِنْ) التي تستعمل في القسم حذفت نونها[١٣٨]، ووافقه جماعة منهم ابن يعيش[١٣٩].

وإنّما قالوا بذلك (لأنّه محل تخفيف وخصّ الحذف عند دخولها على الله ملزمًا لما فيه من الاشتغال لو بقيت (مِنْ) لزم التحريك لالتقاء الساكنين وإنّما جاز ضمها؛ لأنّها منقولة عن (من) في قولهم: مِنْ ربي، وتلك يجوز ضمها وإنّما يجوز ضمها إيذانًا بأنّها القسمية لا التي للتبيين وغيرها ولم يأتِ الفتح؛ لأنّه يوهم بالاستفهامية والشرطية)[١٤٠].

وخالف أبو حيان الجميع بقوله: (وليست بدلاً من واو القسم ولا أصلها (من) ولا أصلها (ايمن) حذف منها حتى بقيت الميم خلافًا لزاعمي ذلك) [١٤١].

وهذا خلاف ماذهب إليه أحد الباحثين المعاصرين في اطروحته للدكتوراه (النحو في اللهجات العربية القديمة) وهو الدكتور جمهور كريم الخماسي ، إذ ذهب الى أنّ مُن و مُ بلغاتهما هما بالأصل حرف الجر (مِنْ) –بكسر الميم وسكون النون– ، وقد توسعت العرب في استعماله فاستعاروه للقسم ؛ لأنّ نيابة حروف الجر بعضها مناب بعضها الآخر ظاهرة كانت معروفة في لهجات العرب ، ولعلّ ما يشجع على استعمال حرف الجر (مِنْ) في القسم أنّ حروف القسم هي من حروف الجر أيضًا فمن المحتمل أنّهم استعملوا (مِنْ) في القسم مع اسم (الله) و (الرب) خلافًا لمن خص استعمالها مع (الرب) لثبوت استعمالها مع اسم (الله) أيضًا.

لذا فإنّ من ضم ميمها وقال (مُن) جعل هذا الضم دليلاً على القسم ، ومن قال في القسم (مِنْ) وكسر ميمها استعملها على أصلها حرف جر استعير للقسم معتمدًا على معنى الجملة في تحديد معنى القسم بها، ولما كانت نونها ساكنة في اللغتين (مِنْ) و (مُن) حذفوها عند التقاء الساكنين للتخفيف، فقالوا: (مِ) و (مُ) بكسر الميم وضمها[١٤٢].

ويمكن أنْ يرد عليه بما قاله ابو حيان :(والصحيح أنّ (مِ) و (مُ) حرفان بدلان من الباء كما أبدلوا من باء القسم الواو؛ لأنّه لا يحذف الاسم حتى يبقى منه حرف واحد، وما حكي من قولهم: شَربتُ مَا شاذٌ)[١٤٣].

يمضي أبو حيان في منهجه قُدمًا فيعطي لكل حرف عمله ويجعله أصلاً بنفسه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً أو يجعله حرفًا مستقلاً له قوة الحروف الأخرى فهو مثل باء القسم التي أبدل منها الواو فيعطيه مرتبة واو القسم، وهذا منهج واضح وسليم وفيه يسر وتوسيع للُّغةِ العربيةِ ثم يبين لنا أبو حيان أنّ هذه الصيغة وردت في لغة رجل من بني العنبر ، وهم من تميم بقوله: (سئل رجل من بني العنبر: ما الدُّهْدُران فقال: مُ ربي: الباطل) [١٤٤].

فما أغنانا عن البحث عن أصل حرف الميم والغائه أو جعله بقية (من) أو (أيمن) فإذا ثبت استعماله من فصحاء العرب في القسم ، فعلام لا يكون حرف قسم لا يستعمل إلا مع الله كما تستعمل تاء القسم ؟ على أنْ يكون استعماله خاصًا عند بعض قبائل العرب مثلما اختصت هذيل باستخدام (لعل) حرف جر وهذا ما ذهب إليه بعض النحويين بقولهم: (هو حرف برأسه مبدل من الواو في قولك والله إلّا أنّه خص باسم الله كما خص التاء بذلك) [١٤٥].

وما ذهبت إليه يقويه قول ابن الحاجب: (وكل ذلك محتمل إلّا أنّه يلزم من قال: إنّها حرف برأسه أنْ يعدَّها من حروف الجر كما عدَّ الواو والتاء فنقول: واو القسم وتاؤه وميمه) [١٤٦].

وهذا ما قرره أبو حيان ونطمح إلى إثباته وترجيحه فكون الميم حرفًا مثل الواو والتاء هو أقرب المذاهب إلى الصواب وأيسرها.

وإنْ حاول الباحث الدكتور جمهور الخماسي جاهدًا أنْ يقنعنا بصحة ما ذهب إليه لكنْ يكفي للرد عليه أنّ الفتح قد ثبت عند فصحاء العرب كما قرره الهروي وما ذكره أبو حيان والسيوطي أنّه حكى الفتح الهروي ، والكسر والضم الكسائي والأخفش[١٤٧]، كما أنّه لا سبيل لتخريج الميم المفتوحة ما خرجه للميم المضمومة والمكسورة.

فبطل بذلك زعمه وصح لديّ ما ذهب إليه أبو حيان ومن ذهب مذهبه من أنّ الميم حرف مستقل بنفسه مختص بالقسم مع لفظ الجلالة (الله) كما اختصت به التاء وأنّه حرف مبدل من باء القسم كما أبدلت واو القسم منه.

سادسا :الرد على الكرمي وجرجي زيدان والدكتور فريد اسماعيل :

ذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشددة في (اللّهمّ) ليست عوضًا من (يا) التي للتنبيه في النداء، بل هي بقية جملة محذوفة وهي أمَّنا بخير[١٤٨].

واحتجوا بأنْ قالوا: (إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ الأصل فيه يا الله أمَنّا إلّا أنّه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبًا للخفة ، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير... والذي يدل على أنّ الميم المشددة ليست عوضًا من (يا) أنّهم يجمعون بينهما، قال الشاعر[١٤٩]:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألمّا أقولُ: يا اللّهمَّ يا اللهمَّا) [١٥٠].

وذهب البصريون إلى أنّ الميم المشددة في اللهمّ عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم؛ لأنّه نداء[١٥١].

واحتجوا بأنْ قالوا: (إنّما قلنا ذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الأصل (يا الله) إلّا أنّنا لمّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين و(يا) حرفين ويستفاد من قولك (اللّهمّ) ما يستفاد من قولك (يا الله) دلّنا ذلك على أنّ الميم عوض من (يا) ؛ لأنّ العوض ما قام مقام المعوض وههنا الميم قد أفادت (يا) فدل على أنّها عوض منها ؛ ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر) [١٥٢].

ثم أجابوا الكوفيين عن قولهم: إنّ الأصل يا الله أمَنا بخير فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال بقولهم: (الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّه لو كان الأمر كما زعمتم وأنّ الأصل فيه (يا الله أمَنا بخير) لكان ينبغي أنْ يجوز أنْ يقال (اللّهمّنا بخير)، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده.

والوجه الثاني: أنّه يجوز أنْ يقال: (اللّهمَ أُمّنا بخير) ولو كان الأول يراد به (أمّ) لما حسن تكرير الثاني؛ لأنّه لا فائدة فيه.

والوجه الثالث: أنّه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أنْ يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى ولا خلاف في أنّه يجوز أنْ يقال: (اللّهم العَنْهُ)، (اللّهم أخزِهِ)، (اللّهم أهلكه)، وما أشبه ذلك) [١٥٣].

ثم يذكر الأنباري أنّ عنده وجهًا رابعًا يردّ به على الكوفيين بقوله: (إنّه لو كان الأصل: (يا أله أمنا بخير) لكان ينبغي أنْ يقال: (اللّهمّ وارحمنا)، فلمّا لم يجز أنْ يقال:إلّا (اللّهمّ ارحمنا)، ولم يجز (وارحمنا) دلّ على فساد ما ادّعوه) [١٥٤].

ثم يختم الأنباري المسألة باعتراض البصريين على دليل الكوفيين بقولهم: (هذا الشعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة، وعلى أنّه إنْ صحَّ عن العرب فنقول: إنّما جمع بينهما لضرورة الشعر وسهّل الجمع بينهما للضرورة أنْ العوض من آخر الاسم والمعوض في أوله والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر) [١٥٥].

قال ابن جني: (وقد زيدت الميم آخرًا أيضًا وذلك قولهم: اللّهمّ فالميم مشددة عوض في آخره من(يا) في أوله ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر) (١٥٦).

وردَّ الزجاج قول الفراء: معنى اللّهمّ يا أَلله أُمَّ بخير، بقوله: (هذا إقدام عظيم ؛ لأنّ كلَّ ما كان من هذا الهمز الذي طرح فأكثر الكلام الإتيان به ، يقال: ويلُ أُمِّه ، ووَيْلُ امِّهِ ، والأكثر إثبات الهمزة ، ولو كان كما قال هذا القائل لجاز الله أومُمْ ، والله أُمَّ ، وكان يجب أنْ يلزمه (يا) ؛ لأنّ العرب تقول: يا أَلله اغفر لنا ، ولم يقل أحد من العرب إلّا اللّهمّ، ولم يقل أحد يا اللّهمّ... قال الله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(١٥٧) فهذا القول يبطل من جهات:

إحداها: أنّ (يا) ليست في الكلام، والأخرى: أنّ هذا المعنى المحذوف لم يتكلم به على أصله كما تكلم بمثله وأنّه لا يُقدَّمُ أمامَ الدُّعاء هذا الذي ذكره، وزعم الفراء أنّ الضمة التي هي في الهاء ضمة الهمزة التي كانت في (أُمّ)، وهذا محال أنْ يترك الضمُّ الذي هو دليل على نداء المفرد وأنْ يجعل في اسم الله ضمة (أُمّ) هذا إلحاد في اسم الله ..... قال أبو إسحاق: وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم: اللّهمّ بمعنى يا أَلله وأنّ الميم المشددة عوض من (يا)؛ لأنّهم لم يجدوا (يا) مع هذه الميم في كلمة واحدة، ووجدوا اسم الله مستعملاً بـ (يا) إذا لم يذكروا الميم في آخر الكلمة فعلموا أنّ الميم في آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها والضمة التي هي في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد) (١٥٨).

ووجدت للصبان نظرة لطيفة في ميم اللهمّ في قوله: (وإنما أخرت تبركًا بالبداء باسم الله _تعالى_ ولا يجب أنْ يكون العوض في محل المعوّض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضًا عن (يا) للمناسبة بينهما فإنّ (يا) للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير، وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض) (١٥٩).

واخالف الدكتور فريد إسماعيل في أطروحته للدكتوراه (منهج أبي حيان النحوي في الارتشاف) الذي حاول أنْ يثبت أنّ الميم قد جاءت للتعظيم، وذلك أنّ الميم في العبرية حرف يدل على الجمع وإنّما الجمع يأتي للتعظيم وذلك بقوله: (وخلاصة القول أنّنا نوافق الكوفيين على أنّ هذه الميم ليست عوضًا من حرف النداء ولا نوافق البصريين وأبا حيان الذين جعلوها بدلاً من (يا) وأنّ زيادة الميم في اللّهمّ قد جاءت للتعظيم والمبالغة لا بدلاً من حرف النداء كما يعتقد البصريون وأبو حيان وتسليمنا أنّ هذه الميم قد جاءت للتعظيم والمبالغة لا بدلاً من حرف النداء يخلصنا من جدال لا يقدم للغة شيئًا وعلى هذا فإنّنا لا نعد ما جاء من الأبيات الشعرية التي جمعت بين الياء والميم في (يا اللّهمّ) من باب الضرورة الشعرية وإنّما هو أسلوب مقبول لا ضير من الأخذ به واستعماله) (١٦٠).

هذا تخبط شديد في المسألة ونتيجة غير منطقية واستنتاج غير سليم بدليل ما جاء من أقوال العلماء وآرائهم وعللهم في المسألة[١٦١] ، فقد تمسك بقول الكرملي متابعًا إياه في ذلك: (إنّ هذه الميم قد جاءت للتعظيم، وذلك عندما رأى أنّ الميم في كلمة (البلعيم) للتعظيم وإنْ كانت في حد ذاتها للجمع فهي تشبه قول العبرانيين ألرهيم ومعناها بالحرف (الإله) وهم لا يريدون به إلّا الواحد الفرد وإنْ جمعوه للتعظيم)[١٦٢] ، ومتابعاً كذلك جرجي زيدان الذي وافق الكرملي[١٦٣].

وهذه أقوال ضعيفة لا تصلح أنْ ترتقي إلى مستوى أضعف أدلة البصريين، ولم يعجبني من أقوال الدكتور فريد إلّا قوله: (يخلصنا من جدال لا يقدم للغة شيئًا) فإذا كان ما قاله صحيحًا لم تكن هناك حاجة لذكر أقوال من استشهد بهم والذهاب ذلك المذهب البعيد والاستسلام لحجة البصريين وأبي حيان ورأيهم لقوة أدلتهم ومتانة علتهم ويسر مذهبهم، وبذلك نغلق هذا الخلاف الذي لا يقدم للغة شيئًا أكثر من دلالة معنى غير صحيح طال جدل الكوفيين وجدله في إثباته.

لذلك يترجح عندي قول البصريين وما وافقهم عليه أبو حيان من أنّ الميم في اللّهمّ عوض عن (يا) وأنّ قول الكوفيين أضعف من أنْ يحتج له ففيه كثير من التكلف والافتراض ومجانبة الحق باعتمادهم على شاهد لا يعرف له قائل وإنْ ثبت فإنّما هي ضرورة لا يقاس عليها.

سابعا :الرد على عباس حسن والدكتور حسن منديل العكيلي:

اختلف النحاة في اللواحق بعد الضمير (إيّا) ونوجز مذاهبهم فيما يأتي:

الأول: ذهب سيبويه والبصريون إلى أنّ (إيّا) هي الضمير والكاف حرف خطاب أُلحقت بها كما أُلحقت التاء بـ(أنّ) وفروعها، وكما أُلحقت بأسماء الإشارة[١٦٤].

الثاني: ذهب الفراء إلى أنّ الكاف والياء والهاء هي الضمائر وأنّ (إيّا) حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل[١٦٥].

الثالث: ذهب قلة من الكوفيين إلى أنّ الكلمة ليس فيها تركيب وأنّ (إيّا) مع ما بعدها اسم واحد وقد ضعفه الرضي وأهمله الأنباري لقلته[١٦٦].

الرابع: ذهب الخليل والمازني إلى أنّ (إيّا) ضمير مبهم يحتاج إلى ما يخصصه واللواحق هي الضمائر المتصلة وقد أضيف (إيّا) إليها بدليل ما سمع من أحد الأعراب: (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشّوابِ)[١٦٧].

قال الخليل: (لو أنَّ رجلاً قال: (إيّاك نفسِك) لم أعنّفه؛ لأنّ هذه الكاف مجرورة) [١٦٨] ، بمعنى أنّه لو أكَّد هذه اللواحق بمؤكِّد لم يكن مخطئًا، وأخذ برأي الخليل أبو إسحاق الزجاج مستدلاً بما استدل به الخليل[١٦٩] وهو ما اختاره ابن مالك وصحَّحَهُ مدَّعيًا أنّ فيه سلامةً للغة من ستة أوجه[١٧٠].

وتبعهم ابن عطية في هذه المسألة ذاهبًا إلى أنّ (إيّا) الضمير المنفصل في قوله _تعالى_ ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾[١٧١] اسم مضمر أُجريَ مجرى المظهرات في أنّه يضاف أبدًا[١٧٢].

وخالفهم أبو حيان بقوله: (إيّا تلحقه ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغائب وفروعها فيكون ضمير نصب منفصلاً لا اسمًا ظاهرًا أضيف خلافًا لزاعمه) [١٧٣] ، ثم يؤكد قوله مرة أخرى في تفسير قوله _تعالى_ (بل إياه تدعون) رادًا على ابن عطية بقوله: (قول ابن عطية هنا إيّاه اسم مضمر أُجرِيَ مجرى المظهرات في أنّه يضاف أبدًا مخالف لمذهب سيبويه؛ لأنَّ مذهب سيبويه أنّ ما اتصل بـ(إيّا) من دليل تكلم أو خطاب أو غيبة وهو حرف لا اسم أضيف إليه (إيّا) ؛ لأنّ المضمر عنده لا يضاف؛ لأنّه أعرف المعارف فلو أضيف لزم من ذلك تنكيره حتى يضاف ويصير إذ ذاك معرفة بالإضافة لا يكون مضمرًا، وهذا فاسدٌ) [١٧٤] .

وذهب الدكتور حسن منديل العكيلي في هذه المسألة مذاهب شتى، والغريب أنّه صحَّحَ جميع المذاهب إلّا مذهب سيبويه وما تبعه فيه أبو حيان بقوله: (إنّ رأي الخليل هو أصح الآراء ؛ لأنّ السماع يدعمه وإنّ رأي الفراء أقرب إليه.

لكني أرى أنّ الرأي الأيسر الذي ينبغي أنْ نأخذ به في مناهجنا الدراسية هو الرأي الثالث، وهو الرأي المهمل عند المتأخرين الذين ينتصرون للرأي المنسوب إلى البصريين؛ لأنّه في نظرهم قد قام الدليل على كون الكاف حرف خطاب ... وهو بعيد عن الهدف الذي ننشده في التيسير اليوم وهو اختيار الرأي الأيسر والأنسب) [١٧٥].

تابعًا بذلك أحد العلماء المحدثين وهو عباس حسن بقوله: (فمن المستحسن رفض هذا التجزؤ رفضًا قاطعًا وأنْ نتبع النحاة الداعين إلى عدِّ كلمة (إيَّا) مع ما يصاحبها لزومًا هما معًا: الضمير وأنّهما في الإعراب كلمة واحدة وكذلك (أنتما) وباقي الفروع، وهذا الرأي الحسن الواضح يناسبنا اليوم لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها) [١٧٦].

وعباس حسن لم يرجح رأي الخليل على غيره ولا الفراء وإنّما بين رأيه من حيث التيسير والتسهيل على الطلاب المعاصرين لكنَّني اقول: لايوجد أيُّ تعقيد في إعراب (إيَّا) ضميرًا منفصلًا وأنّ الكاف والهاء والياء حرف خطاب مبني لا محل له من الإعراب وما بعدها حرف دال على التثنية أو على جمع المذكر أو جمع المؤنث.

كما نعربها في محل جر بالإضافة في الأسماء وما بعدها حرف دال على التثنية أو على جمع المذكر، أو جمع المؤنث وكذلك في محل نصب في الأفعال وما بعدها دوال على التثنية والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث.

وأقرب القياس لذلك حرف الخطاب في أسماء الإشارة ويكفي ردًا على الدكتور حسن منديل ومن قبله عباس حسن قول عباس حسن نفسه في كاف الخطاب الحرفية: (هذه الكاف حرف مبني وليست ضميرًا فلا يصح أنْ يكون اسم الإشارة مضافًا وهي مضاف إليه؛ لأنّها حرف كما قلنا، ولأنّ اسم الإشارة بجميع أنواعه وحتى المثنى منه –لا يضاف– لأنّه ما عدا المثنى مبني والمبني في أكثر حالاته لا يضاف ومع أنّ هذه الكاف حرف خطاب فإنّها مع غير كلمة (هنا) تتصرف كما تتصرف الكاف الاسمية التي هي ضمير خطاب على حسب المخاطب فتكون الحرفية مبنية على الفتح للمخاطب المفرد المذكر وعلى الكسر للمخاطبة نحو: ذاكَ، ذاكِ وتلحقها علامة التثنية وميم الجمع المذكر ونون النسوة، نحو: ذاكما، ذاكم، ذاكن، وهذا هو التصرف الكامل وهو أشهر اللغات وأسماها ويحسن الأخذ به وحده ؛ لأنّه يساعد على زيادة الإيضاح ومنع اللبس) (١٧٧).

أليس بين قولي عباس حسن تناقض واضح ؟ ، إذا كان حرف الخطاب مع اسم الإشارة يساعد على الإيضاح ومنع اللبس فلماذا لا تكون حروف الخطاب مع (إيّا) تدل على الإيضاح وعدم اللبس ؟ ، وهو رأي سيبويه والبصريين وتبعهم عليه أبو حيان ، وهذا الراجح عندي ؛ لأنّ رأيهم أصح وأولى بالإتباع لعدة أسباب:

الأول: (أنّ اللواحق لـ(إيّا) حروف لا محل لها من الإعراب ؛ لأنّها لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا ؛ لأنّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأنّ الإضافة تزاد للتعريف والمضمر في أعلى مراتب التعريف فلا يجوز إضافته إلى غيره فوجب أنْ لا يكون لها موضع من الإعراب)(١٧٨).

الثاني: (أنّ الغرض من الإضافة التخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصًا... والمضمرات لا يتصور تنكيرها بحال فلا يمكن إضافتها)(١٧٩).

(والذي يدل على ذلك أنّ علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه بل في (إيّا) معنى إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء في (أنت) فإنّ الضمير هو (أنْ) وهو مبهم والتاء تبينه فإنْ كانت مفتوحة دلت على أنّه ضمير المفرد المذكر وإنْ كانت مكسورة دلت على أنّه ضمير المفردة المؤنثة فكذلك هاهنا جعلت هذه الأحرف مبنية لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة.

وكما لا يجوز أنْ يقال: إنّ (أنْ) مضاف إلى التاء فكذلك لا يجوز أنْ يقال إنّ (إيّا) مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وإذا حصلت الفائدة لهذه الأحرف لا على جهة الإضافة -ولها نظير في كلامهم- كان أولى من جعل الضمير مضافًا إليها ولا نظير له في كلامهم)[١٨٠].

الثالث: لبطلانها ؛ لأنّه لو كان للواحق (إيّا) موضع من الإعراب لجاءت: إمّا في محل رفع أو نصب أو جر وقد امتنع كونها في محل رفع ؛ لأنّها ليست من ضمائره ، وامتنع كونها في محل نصب ؛ لأنّها ليس لها ناصب ، وامتنع كونها في محل جر؛ لأنّ الضمائر لا تضاف؛ لأنّها معارف لا يفارقها تعريف الإضمار، فلا يجوز إضافتها لغيرها[١٨١].

لذلك يترجح عندي مذهب البصريين ، وإذا كان مذهب الخليل أقوى المذاهب بعد سيبويه لِمَا احتجَّ به من شاهد ، فقد حملوا ما استدل به الخليل من قول الأعرابي: (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابِ) على الشذوذ[١٨٢].

وما اخترته أيسر المذاهب وأقربها للصواب وأوافق بذلكَ ابنَ هشام بقوله: (فالحق أنّها حرف لمجرد معنى الغيبة وأنّ الضمير (إيّا) وحدها) [١٨٣].

ثامنا : الرد على الدكتور محمد خير الحلواني:

يعطف الاسم على الضمير المجرور ولا يكون ذلك إلا بإعادة الخافض، نحو: مررت بك وبزيدٍ[١٨٤].

واختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض فأجاز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز[١٨٥].

واحتج الكوفيون بقوله _تعالى_ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[١٨٦] بقراءة الجر للأرحام[١٨٧] وبقوله _تعالى_: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[١٨٨] بقراءة الجر للمسجد[١٨٩] فعطف الأرحام على الهاء في (به) والمسجد الحرام على الهاء في (به) واستدلوا بكلام العرب، كقول الشاعر:

فاليومَ قربت تهجونا وتشتُمنا فاذهبْ فما بكَ والأيّامِ من عَجَبِ[١٩٠]

وخالفهم الزمخشري موافقًا البصريين بقوله: (وليس بسديد- يعني الجر عطفًا على الضمير-؛ لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك: (مررت به وزيدٍ)، و(هذا غلامه وزيدٍ) شديدي الاتصال، فلمّا اشتدَّ الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك: (مررت به وبزيدٍ)، و(هذا غلامه وغلامِ زيدٍ) ألا ترى إلى صحة: (رأيتك وزيدًا)، و(مررت

بزيدٍ وعمروٍ)، لما لم يقو الاتصال؛ لأنّه لم يتكرر وقد تعلل لصحة هذه القراءة بأنّها على تقدير تكرير الجار ونظيرها:

.. .. فاذهبْ فما بكَ والأيّامِ مِنْ عجب) [١٩١].

وتبعهم ابن عطية بقوله: (المضمر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان:

أحدهما: أنّ ذكر الأرحام مما تساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله _تعالى_، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأنّ الأرحام يتساءل بها ، وهذا تفريق في معنى الكلام ، وغض من فصاحته ، وإنّما الفصاحة في أنْ تكون في ذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أنّ في ذكرها على ذلك تقريرًا للتساؤل بها والقسم بحرمتها ، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: ((من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت))[١٩٢]) [١٩٣].

وردهم أبو حيان بقوله: (ما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنّه يجوز، وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه، إذ عهد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن مِنْ فيِّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من غير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أبي بن كعب عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه وجسارته هذه لا تليق إلّا بالمعتزلة كالزمخشري ، فإنّه كثيرًا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم.

وإنّما ذكرت هذا وأطلت فيه لئلا يطلع غمر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء ظنًا بها وبقارئها فيقارب أنْ يقع في الكفر بالطعن في ذلك ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنّما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ) [١٩٤].

قد فصّل أبو حيان في رده على البصريين والزمخشري وابن عطية بما لم يترك لنا منفذًا للطعن في رأيه ، وعلامَ نطعن برأيه وحجته أقوى من أن يرتقي إليها الطعن ؟! .

ويؤيد رأيه في موضع آخر في تفسير قوله *تعالى*: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[١٩٥] فقد ذكر أن في العطف على المضمر المجرور مذاهب ، وأنّه يجوز في الكلام، وهو مذهب الأستاذ أبي علي الشلوبين، ثم قال: (والذي نختاره أنّه يجوز ذلك في الكلام مطلقًا ؛ لأنّ السماع يعضده والقياس يقويه) [١٩٦] ، ثم يستشهد الشواهد التي تثبت اختياره ، ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك في قوله: (وإعادته مختارة لا واجبة وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين.... وللموجبين إعادة الجار حجتان:

إحداهما: أنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلا يعطف عليه، كما لا يعطف على التنوين.

الثانية: أنّ حق المعطوف والمعطوف عليه أنْ يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.

وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأنّ شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ؛ لأنّ التنوين لا يعطف عليه بوجه ؛ ولأنّه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ؛ لأنّ التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فللعطف أسوة بهما قد تبين ضعف الحجة الأولى.

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنّه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحة العطف لم يجز: ربَّ رجلٍ وأخيه، ولا: أي فتى هيجاء أنت وجارها، ولا: كل شاة وسخلتها بدرهم، ولا:

الواهبُ المائةَ الهجانَ وعبدَها .. ..[١٩٧]

وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذ بطل كون ما تعلقوا به مانعًا، وجب الاعتراف بصحة الجواز) [١٩٨].

وأخذ بعض أصحاب التيسير بالرأي المنسوب إلى الكوفيين لما فيه من يسر[١٩٩]، وردهم الدكتور محمد خير الحلواني مدعيًا أنّ المسألة محرفة فلا تكون صالحة لتمثيل الخلاف بين المذاهب ؛ لأن سيبويه لم يشترط إعادة حرف الجر في العطف على الضمير المجرور، وكان عليهم التحقق من صحة المسألة ونسبة الآراء إلى أصحابها[٢٠٠].

وأخالف الدكتور الحلواني فيما ذهب إليه ؛ لأنّ الخلاف قائم بين المذهبين وثابت في النصوص الصحيحة وأوافقه في أنّ سيبويه لم يرفض العطف رفضًا قاطعًا وإنّما عدّ ذلك ضرورة شعرية لا تجوز في اختيار الكلام[٢٠١]، أمّا يونس والأخفش فيذهبان فيها مذهب الكوفيين[٢٠٢].

والـذي أراه أنّ رأي الكـوفيين ومـن تـبعهم أصـح الـرأيين لقـوة حجـتهم وسـلامة مـنطقهم؛ ولأنّـه أقـرب إلـى الواقـع اللغـوي ، كمـا أنّ فيـه مـن التيسـير مـا يـدعو إلـى التمسـك بـه، خاصـة أنّهـم أجـازوا ذلـك فـي درج الكـلام، ولـم يقصـروا ذلـك علـى أسـلوب معـين كمـا أنّـه لا حاجـة لتقـدير حـرف جـر محـذوف ؛ لأنّ عـدم التقـدير أولـى مـن التقـدير ، ويكـون ذلـك مـرده إلـى المـتكلم ، فـإذا أراد التأكيـد عطـف علـى الضـمير المجـرور بإعـادة حـرف الجـر وإلّا فلا ؛ لذلك تابع بعض أصحاب التيسير الكوفيين ودعوا إلى الأخذ برأيهم ؛ لأنّه الأيسر[٢٠٣].

خاتمة البحث ونتائجه

نحمد الله في الختام كما حمدناه في البدء .. وبعد:

ففي نهاية البحث أستطيع أنْ أوجز النتائج التي توصلت إليها من خلال الردود ومناقشة المسائل بما يأتي:

١_ هذه المسائل إنموذج لكثير من المسائل المنثورة في كتب النحو للقدماء والمعاصرين وهي رسالة صارخة ودعوة إلى عدم أخذ اقوال العلماء والباحثين المعاصرين خاصة في أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير على أنّها من المسلمات العلمية والنتائج المحسومة بل يجب على طالب العلم أنْ يتوثق ويتأكد بالبحث والتدقيق العلمي من المسألة قبل الأخذ بها ، فكثير من الآراء قد تكون غير صحيحة كما بينت في بحثي الموجز وهذه دعوة لطلبة الدراسات العليا أنْ يختاروا مواضيع في الردود على النحاة المعاصرين في عنوانات مختلفة وسيجدون الكثير مما يستحق البحث والدراسة.

٢_ إنّ الآراء النحوية الحديثة فيها كثير من التجديد والتيسير وأقرب إلى المنطق النحوي والعقلي ،إذ فيها خلاصة النحو القديم وزبدة خلافه، وقد أفاد بحثي منها كثيرًا في استخلاص الآراء والترجيح بين الأقوال، لذا أُوصي بالأخذ بآراء المعاصرين والسعي للربط بين آراء القدماء والمعاصرين، والإفادة من ذلك للخروج بنتيجة في كل مسألة أو خلاف نحوي يمكن أنْ يدرسه الباحثون والدارسون في المستقبل ، وأرى أنّ من يعرض عنها ويهملها ستأتي دراسته بتراء ينقصها الرأي السديد والقول الفصل الذي يمكن للباحث والدارس أنْ يتلقفه من سطور وكتابات المعاصرين الميَّالين إلى اليسر والسهولة والمستفيدين من سعة العربية وتطورها ونمائها.

٣_ اتسمت أكثر ردود النحاة المعاصرين بالرصانة العلمية والموضوعية في النقد والتوجيه ويلاحظ عليها القوة والثقة إلّا في مواضع قليلة اتسمت بالضعف والهزالة ، ربما لأنّهم لم يكونوا مؤمنين بالرد ومخالفتهم المردود لكنّهم تابعوا بذلك أكابر النحاة، وقالوا بما قالوا به، أو لأنّهم أهملوا علة الرّد، واكتفوا برفض الرأي فلا يبينون سبب رفضهم مما يضعف ردهم .

٤ – سعيت إلى إثبات كلِّ معنى جديد للحرف ، إذ المعاني برأي الباحثين ليست حكرًا على أحد على شرط أنْ يثبت المعنى نحوي أو لغوي معروف أو يستند المعنى إلى دليل مقبول وربما خالف الباحث بذلك النحاة القدماء أو الباحثين المعاصرين الذين رفضوا معاني عدة لبعض الحروف أو حاولوا تضييقها.

٥- استطعت أنْ أصل إلى نتائج طيبة وخلاصة يسيرة لكلِّ مسألة كما مثبت في طي المسائل، وكوني مخالفًا لآراء الباحثين المعاصرين أو لنحاة مشهورين لاأجزم أنّي كنت على صواب لكنّي كنت أستقصي الصواب ماستطعت ، وأسعى للتيسير والسهولة والابتعاد عن التأويل والتقدير وإثبات كلِّ معنى جديد ما وسعني إلى ذلك السبيل.

٦- وجدت في بحثي المختصر أنّ التعصب للأقوال أو الرجال يضيع الحقيقة ويضعف الباحث ويفوّت على نفسه الكثير من الآراء ، وعليه أنْ يكون حياديًا في التعامل مع أيِّ مسألة ، وأنْ تكون غايته مناشدة الصواب والبحث عن الحقيقة وتيسير النحو بما يخدم اللغة العربية وطلابها .

٧- على الباحثين التأكد من أقوال العلماء من مصادرها الأصلية ومن كتبهم فقد وجدت كثيرًا من الآراء تنسب زورًا وبهتانًا إلى بعض العلماء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم ووالاهم إلى يوم الدين.

الهوامش

(١) ينظر: الجنى الداني: ٩٧ والإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٢٣٩ ، ومغني اللبيب: ١ / ١٤.
(٢) الأعراف ، الآية: ١٨٥ .
(٣) يوسف، من الآية: ١٠٩ .
(٤) يونس، الآية: ٥١ .
(٥) آل عمران، الآية: ١٠١ .
(٦) التكوير، الآية: ٢٦ .
(٧) الأنعام، الآية: ٩٥ .
(٨) الأحقاف، الآية: ٣٥.
(٩) الأنعام، الآية:٨١.
(١٠) النساء، الآية: ٨٨ .
(١١) الزخرف، الآية: ٥ .
(١٢) البقرة، الآية: ١٠٠.
(١٣) يونس، الآية: ٥١.
(١٤) ينظر : الكتاب:١٨٧/٣ ، المقتضب: ٣٠٧/٣ ، الايضاح في شرح المفصل:٢٣٩/٢ ، الجنى الداني:٩٧، مغني اللبيب: ١٦/١.

(١٥) ينظر:الجنى الداني: ٩٧ ، مغني اللبيب: ١٦/١.
(١٦) ينظر: البحر المحيط:٥/٨.
(١٧) ينظر : الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان(رسالة ماجستير): ١٦٤.
(١٨) شرح المفصل: ٨ / ١٥١ – ١٥٢.
(١٩) ينظر: الكشاف: ٦٦/١، ٦٧/٢–٦٨، ٤١١/٣.
(٢٠) شرح الرضي: ٤ / ٣٩٢.
(٢١) ينظر : الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان (رسالة ماجستير) ١٦٤.
(٢٢) ينظر: مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك: ١٢١.
(٢٣) المصدر نفسه: ١٢١.
(٢٤) المصدر نفسه: ١٢٤ – ١٢٥.
(٢٥) الأعراف، الآية: ٩٧.
(٢٦) الواقعة، الآيتان:٤٧ و ٤٨ .
(٢٧) قرأ بها قالون والشامي، ينظر : غيث النفع في القراءات السبع: ٨٢١ ، والبدور الزاهرة: ٢٦٦.
(٢٨) ينظر : الكشاف: ٤ / ٢٩.
(٢٩) آل عمران، الآية: ٨٣.
(٣٠) ينظر : الكشاف: ١ / ٤٤١.
(٣١) مغني اللبيب: ١ / ١٦.
(٣٢) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٦٦٣ ، وشرح الكافية لابن جماعة: ٥٠٥ ، والجنى الداني: ٩٧ – ٩٨.
(٣٣) البحر المحيط: ١ / ١٨٣، ١٩١، ٦ / ٦٠.
(٣٤) مغني اللبيب: ١ / ١٦.
(٣٥) البقرة، الآيتان: ٩٩ و ١٠٠.
(٣٦) حاشية الأمير: ١ / ١٥، وينظر : حاشية الدسوقي: ١ / ١٣.
(٣٧) ينظر : حاشية الأمير: ١ / ١٥، وحاشية الدسوقي: ١ / ١٣.
(٣٨) الرعد، الآية: ٣٣.
(٣٩) الجنى الداني: ٩٧.
(٤٠) مغني اللبيب: ١ / ١٦.
(٤١) فصلت، الآية: ٤٠.
(٤٢) الكتاب: ١ / ٩٩ – ١٠٠.
(٤٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١ / ٢٢٩.

(٤٤) ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة (أطروحة دكتوراه) : ٩ .

(٤٥) ينظر: أوضح المسالك: ٦٤/٣.

(٤٦) ينظر : شرح المفصل: ٧ / ١٤٧، وشرح الرضي: ٤ / ٢٨٢، ومنهج السالك: ٣٧١، والتصريح: ٨٨/٢.

(٤٧) الرعد ، الآية: ٤٣.

(٤٨) الكتاب: ١ / ٩٢.

(٤٩) ديوانه: ١٦، وهو من شواهد الإنصاف: ١٦٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٦/٢، وشرح شواهد المغني: ٣٢٥/١.

(٥٠) الكتاب: ٢ / ٢٦.

(٥١) المصدر نفسه: ٤ / ٢٥٥.

(٥٢) الإسراء ، الآية: ١٤.

(٥٣) السورة نفسها، الآية: ١٧.

(٥٤) نسبه ابن منظور إلى زيادة بن زيد العدوي، اللسان، مادة (هدى).

(٥٥) معاني القرآن للفراء: ٢ / ١١٩.

(٥٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ١٤٨.

(٥٧) ضرائر الشعر: ٦٤، وينظر خزانة الأدب للبغدادي: ٩ / ٥٢٥.

(٥٨) ينظر : معاني الحروف للرماني: ٣٧، والبحر المحيط: ٣ / ٢٦١، وتذكرة النحاة: ٤٢٧، ومنهج السالك: ٢٤٩.

(٥٩) الأصول في النحو: ٢ / ٢٦٠.

(٦٠) ينظر : الجنى الداني: ١١١.

(٦١)الباء في العربية (رسالة ماجستير): ١١٢.

(٦٢) معاني الحروف: ٣٧.

(٦٣) سر صناعة الإعراب: ١ / ١٤٢.

(٦٤) تذكرة النحاة: ٤٢٧.

(٦٥) البحر المحيط: ٣ / ٢٦١.

(٦٦) ينظر : البحر المحيط: ٣ / ٢٦٢، ولم أجد ما نسب إليه في كتابه (معاني الحروف).

(٦٧) ينظر : التفسير الكبير: ٩ / ١١٦.

(٦٨) الأصول في النحو: ١ / ٤١٣.

(٦٩) ينظر : البحر المحيط: ٣ / ١٧٤، والجنى الداني: ١١١، ومغني اللبيب: ١ / ١٠٦، والتصريح: ٢ /٦٢.

(٧٠) البرهان في علوم القرآن: ٤ / ٢٥٤.

(٧١) إطرد اقتران الباء في فاعل الفعل كفى ، إذ جاء في أربعة وعشرين موضعًا من القرآن الكريم منها: النساء: ٦ ، ٤٤، ٤٥، ٧٠، ٧٩، ويونس: ٢٩، والرعد: ٤٣، والإسراء: ٩٥، ٩٦، والعنكبوت: ٥١، والأحزاب: ٣٩، والفتح: ٢٨.

(٧٢) الحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية: ٤٥.

(٧٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٩٠/١، وينظر رأيه في شرح المفصل: ١٤٧/٧، والبحر المحيط: ٢٦١/٣، ومنهج السالك: ٣٧١، والتصريح: ٨٨/٢، والجنى الداني: ١٠٩، ومغني اللبيب: ١٠٦/١ . لكنني وجدت في إعراب القرآن المنسوب للزجاج رأيًا مخالفًا لما نُسِب للزجاج وما ثبت في معانيه وكتب النحو التي سبق ذكرها، فعندما ذكر الآيات الكريمة كقوله تعالى: ((كفى بالله شهيدًا)) وقوله تعالى: ((وكفى بالله حسيبًا)) وقوله تعالى: ((وكفى بجهنم سعيراً)) ، قال: (والتقدير في كل هذا كفاك الله شهيدًا، وكفاك الله حسيبًا، وكفى جهنم سعيرًا) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٦٦٩/٢.

(٧٤) ينظر: جامع البيان: ٢٦٢/٤.

(٧٥) أي: الباء.

(٧٦) مغني اللبيب: ١ / ١٠٦.

(٧٧) ينظر : حاشية الدسوقي: ١ / ١١٤.

(٧٨) النساء، الآية: ٤٥.

(٧٩) البحر المحيط: ٣ / ٢٦١.

(٨٠) ينظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٨٦.

(٨١) الجنى الداني: ١١١.

(٨٢) الأحزاب، الآية: ٢٥.

(٨٣) الحجر، الآية: ٩٥.

(٨٤) ينظر : رصف المباني: ١٤٨.

(٨٥) مغني اللبيب: ١ / ١٠٧.

(٨٦) المصدر نفسه: ١ / ١٠٦.

(٨٧) حاشية الدسوقي: ١ / ١١٤.

(٨٨) مغني اللبيب: ١ / ١٠٦.

(٨٩) النساء، الآية: ٦ .

(٩٠) ينظر : التفسير الكبير: ٩ / ١٥٣.

(٩١) كالرازي كما مرّ.

(٩٢) النساء، الآية: ٤٥.

(٩٣) ينظر : الحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية: ٤٢ – ٤٣.

(٩٤) التفسير الكبير: ٩ / ٣٥٠.

(٩٥) الباء في العربية (رسالة ماجستير): ١١٣.

(٩٦) ينظر: معاني الحروف: ٤١، وشرح المفصل: ٩٩/٩.

(٩٧) ينظر: البحر المحيط: ٣٣٠/٥، وهمع الهوامع: ٢٣٧/٤، ٢٣٨، وأساليب القسم في اللغة العربية: ٦٦.

(٩٨) المحرر الوجيز: ٣٠/٨، وينظر: البحر المحيط: ٣٣٠/٥.

(٩٩) الجر بالحرف في النحو العربي (رسالة ماجستير): ٩٩.

(١٠٠) منهج السالك: ٢٣٦.

(١٠١) الكتاب: ٢١٧/٤.

(١٠٢) المصدر نفسه: ٤٩٦/٣.

(١٠٣) ينظر: العوامل اللفظية في تفسير البحر المحيط (أطروحة دكتوراه): ٢١٣.

(١٠٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٤٦/١، وأسرار العربية: ٢٧٧.

(١٠٥) البحر المحيط: ٣٢١/٦-٣٢٢.

(١٠٦) يوسف، من الآية : ٧٦ .

(١٠٧) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ٦٥ .

(١٠٨) ينظر: أسلوب القسم في القرآن الكريم (رسالة ماجستير): ٢٨.

(١٠٩) ينظر: التطور النحوي: ٧٠.

(١١٠) ينظر: أوضح المسالك: ١٠١/٣.

(١١١) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٨/٣.

(١١٢) ينظر: التاء في العربية (رسالة ماجستير): ٨٩.

(١١٣) اتفق أكثر النحاة على أن هذا الشاهد لا يعلم قائله ولا يذكرون إلا عجزه فلا تعرف له تتمة ولا سابق إلا ابن عقيل الذي رواه بيتا كاملاً من غير أن ينسبه، شرح ابن عقيل: ١ / ٣٦٣، وينظر : معاني الحروف: ١٣٤، والإنصاف: ١ / ٢٠٨، وشرح المفصل: ٨ / ٧٩.

(١١٤) ينظر : معاني الحروف: ١٣٤، والإنصاف: ١ / ٢٠٨، وشرح المفصل: ٧٩١٨، وشرح ابن عقيل: ٣٦٣/١، والجنى الداني: ٦١٩، والذهب المذاب: ٢١٤.

(١١٥) ارتشاف الضرب: ٢ / ١٤٦.

(١١٦) الإنصاف: ١ / ٢٠٨ – ٢١٤، وينظر : شرح المفصل: ٨ / ٦٤، وشرح الكافية: ٢ / ٣٥٧.

(١١٧) ينظر : التوكيد في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير): ١٥٧.

(١١٨) ينظر : الإنصاف: ١ / ٢١٨.

(١١٩) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٥٣ – ٣٥٨.

(١٢٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٦٣/١ .

(١٢١) منحة الجليل على هامش شرح ابن عقيل: ١ / ٣٦٣ – ٣٦٤.

(١٢٢) الاقتراح في علم أصول النحو: ٧٢.

(١٢٣) الجنى الداني: ٥٥٧.

(١٢٤) ارتشاف الضرب: ٣ / ٢٨٦.

(١٢٥) النكت الحسان: ٨٤.

(١٢٦) رصف المباني: ١٢٠.

(١٢٧) ينظر : شرح التسهيل: ٣ / ٦٩، وارتشاف الضرب: ٢ / ٤٤١، والجنى الداني: ١٧٢.

(١٢٨) شرح التسهيل: ٣ / ٦٩–٧٠.

(١٢٩) الجنى الداني: ١٧٢.

(١٣٠) ارتشاف الضرب: ٢ / ٤٤١.

(١٣١) ينظر : الواضح في علم العربية: ١٧٥

(١٣٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٦٩، والجنى الداني: ١٧٢.

(١٣٣) همع الهوامع: ٤ / ٢٣٩.

(١٣٤) المفصل: ١٦٤، والجنى الداني: ١٧٢.

(١٣٥) شرح التسهيل: ٣ / ٧٠.

(١٣٦) الكتاب: ٤ / ٢٢٩.

(١٣٧) شرح جمل الزجاجي: ١ / ٥٢٤.

(١٣٨) ينظر: المفصل: ١٦٤، والجنى الداني: ١٧٢.

(١٣٩) ينظر: شرح المفصل: ٨ / ٣٥.

(١٤٠) الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ١٥٥.

(١٤١) ارتشاف الضرب: ٢ / ٤٤١.

(١٤٢) ينظر : النحو في اللهجات العربية القديمة (أطروحة دكتوراه): ٣٨٨.

(١٤٣) منهج السالك: ٢٣٣.

(١٤٤) ارتشاف الضرب: ٤٨١/٣.

(١٤٥) الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ١٥٥.

(١٤٦) المصدر نفسه.

(١٤٧) ينظر : همع الهوامع: ٤ / ٢٣٨.

(١٤٨) ينظر: الإنصاف: ٢ / ٣٤١، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٢٦، وهمع الهوامع: ٣ / ٦٥، وشرح الأشموني: ٣/ ١٤٧، والذهب المذاب: ٢٢٣.

(١٤٩) نسبه العيني إلى أبي خراش الهذلي، شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان: ٣ / ١٤٦، وخطأه البغدادي في الخزانة: ٢ / ٣٥٨، والشاهد في النوادر: ٤٥٨، والمقتضب: ٤ / ٢٤٢، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٤٣٠، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٦٥.

(١٥٠) الإنصاف: ٢ / ٣٤١.

(١٥١) ينظر : الإنصاف: ٢ / ٣٤١، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٢٦، وهمع الهوامع: ٣ / ٦٥، وشرح الأشموني: ٣ / ١٤٧، والذهب المذاب: ٢٢٣.

(١٥٢) الإنصاف: ٢ / ٣٤٣.

(١٥٣) المصدر نفسه: ٣ / ٣٤٣ – ٣٤٤.

(١٥٤)المصدر نفسه: ٢ / ٣٤٤.

(١٥٥) المصدر نفسه: ٢ / ٣٤٥.

(١٥٦) سر صناعة الإعراب: ١ / ٤٣٠.

(١٥٧) الزمر، الآية: ٤٦.

(١٥٨) لسان العرب، مادة: (أله).

(١٥٩) حاشية الصبان: ٣ / ١٤٦.

(١٦٠) منهج أبي حيان النحوي في ارتشاف الضرب (أطروحة دكتوراه): ١٤٩ – ١٥٠.

(١٦١) ثم ذكر بعض هذه الآراء وعلّلها في أول المسألة، ولم أشأ تكرار الأقوال لعدم الإطالة وللمزيد من التوسع ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٣٠/١، والإنصاف: ٣٤١/٢، وارتشاف الضرب: ١٢٦/٣، وهمع الهوامع: ٦٥/٣، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: ١٤٦/٣.

(١٦٢) مجلة لغة العرب، الكرملي: ٢ / ١٣٧، العدد السابع سنة ١٩٢٩ نقلاً عن منهج أبي حيان في ارتشاف الضرب (أطروحة دكتوراه): ١٤٩.

(١٦٣) ينظر : الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: ٩٧، نقلاً عن منهج أبي حيان في ارتشاف الضرب (أطروحة دكتوراه): ١٥٠.

(١٦٤) ينظر: الكتاب: ٢٧٩/١، ٣٥٥/٢، ٣٦٠، ٥٣٩، والإنصاف: ٦٩٥/٢، وشرح الرضي: ٤٢٥/٢، وإملاء ما من به الرحمن: ٤/١، وشفاء العليل: ١٩٠/١، وهمع الهوامع: ٢١٢/١.

(١٦٥) ينظر: الإنصاف: ٦٩٥/٢، وشرح الرضي: ٤٢٥/٢، وشفاء العليل: ١٩٠/١، وهمع الهوامع: ٢١٢/١.

(١٦٦) ينظر: الإنصاف: ٦٩٥/٢، وشرح الرضي: ٤٢٥/٢، وهمع الهوامع: ٢١٢/١.

(١٦٧) ينظر: الكتاب: ٧٩/١، والإنصاف: ٦٩٥/٢، وإملاء ما من به الرحمن: ٤/١، وشرح الرضي، ٤٢٥/٢، وهمع الهوامع: ٢١٢/١.

(١٦٨) الكتاب: ٢٧٩/١.

(١٦٩) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٤٩/١.

(١٧٠) ينظر: شرح التسهيل: ١٤١/١.

(١٧١) الأنعام، الآية:٤١.

(١٧٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١٩٨/٥.

(١٧٣) البحر المحيط: ٢٣/١.

(١٧٤) المصدر نفسه: ١٢٨/٤.

(١٧٥) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة (أطروحة دكتوراه): ٩٠.

(١٧٦) النحو الوافي: ٢٣٧/١.

(١٧٧) المصدر نفسه: ٣٢٤/١.

(١٧٨) الإنصاف: ٣٦٨/٢.

(١٧٩) شرح المفصل: ١٠٠/٣.

(١٨٠) الآراء الكوفية التي رجحها الرضي (رسالة ماجستير): ١٢٩.

(١٨١) ينظر: إئتلاف النصرة: ١٠٥.

(١٨٢) ينظر: الإنصاف: ٣٦٩/٢، وشرح المفصل: ١٠٠/٣.

(١٨٣) مغني اللبيب: ٣٤٨/٢.

(١٨٤) ينظر: الجمل في النحو: ١٨، وشرح التسهيل: ٢٣٢/٣.

(١٨٥) ينظر: الإنصاف: ٤٦٣/٢، وإئتلاف النصرة: ٦٢، وشرح التسهيل: ٢٣٢/٣، والبحر المحيط: ١٥٧/٣، وأوضح المسالك: ٦١/٣، وهمع الهوامع: ٢٦٨/٥.

(١٨٦) النساء، الآية: ١ .

(١٨٧) وهي قراءة حمزة وحده، ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦، والتيسير في القراءات السبع: ٩٣ .

(١٨٨) البقرة، الآية: ٢١٧.

(١٨٩) وهي رسم المصحف الشريف.

(١٩٠) ينظر: الكتاب: ٣٩٢/١، والإنصاف: ٢٧٧/٢، وشرح المفصل: ٧٨/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٤٠/٢، وهمع الهوامع: ٢٦٨/٥.

(١٩١) الكشاف: ٤٩٢/١.

(١٩٢) صحيح البخاري ٩٥١/٢، وصحيح مسلم: ١٢٦٧/٣.

(١٩٣) البحر المحيط: ١٥٧/٣.

(١٩٤) البحر المحيط: ١٥٧/٣.

(١٩٥) البقرة، الآية: ٢١٧.

(١٩٦) البحر المحيط: ١٤٧/٢، وينظر: أوضح المسالك: ٦١/٣.

(١٩٧) بيت شعر للأعشى ورواية الديوان: ١٥٣:

(الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا ترجّى خلفها أطفالها) بكسر دال عبدها ونصبه.

(١٩٨) شرح التسهيل: ٢٣٢/٣، وينظر: الهمع: ٢٦٨/٥-٢٦٩.

(١٩٩) ينظر: المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير: ٢٣٩، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش- الكوفيون): ١٨٠.

(٢٠٠) ينظر: كتاب الإنصاف ومسائل الخلاف النحوي بين المذهبين (رسالة ماجستير): ١٣٥.

(٢٠١) ينظر: الكتاب: ٣٩١/٢.

(٢٠٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٢/٣، وشرح الأشموني: ١١٥/٣.

(٢٠٣) ينظر: النحو الوافي: ٥٦٤/٣، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش-الكوفيون): ١٨١، ١٨٤.

(Abstract)

See more scholars , that the views of researchers are the opinions of solid scientific lump validity is debatable ; because they are built on the foundations of scientific research sober , should we revere and take them uncritically and documented , so collected some of these views from the wombs of messages and Alotarih scientific , and studied carefully and submitted to specialists first , and science students secondly , to be an accessible and clear carry connotations many the most important: that does not cherish the words of researchers and Trgihathm , perhaps there is something most desirable ones, and not Ntekasl in scientific research and adopt the results of outdone whatever his fame , but look closely and reviewing the issue in Mazanha , and make sure of words and attributed to the owners, and a closer look where the well to be us your Trgihana which may be approved by the contemporary researcher or exclusion , it is important that we looked for opinion healthiest and most desirable and took it.